قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية (دراسة تطبيقية)

دكتورة
نورهان السيد محمد عبد الغفار
مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم الإدارية
مدينة الثقافة والعلوم – السادس من أكتوبر

مقدمة البحث:

شهدت منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها العديد من المتغيرات والتحديات التي القت بظلالها على سلامة ودقة القياس المحاسبي والتنبؤ بالمتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قيمة المنشأة، في ظل قصور مفهوم وتطبيق منهج التكلفة التاريخية. ولقد أدى ذلك إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومنها مبدأ التكلفة التاريخية. ومنذ ذلك بدأ التوجه نحو الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي ألا وهي محاسبة القيمة العادلة.

ونظراً لأن محاسبة القيمة العادلةFair Value Accounting تعتبر أساس القياس الذي أحدث ثورة في القياس المحاسبي وذلك لحل المشكلات التي تتعلق بتعدد أسس القياس وعدم موضوعيتها بسبب عدم ارتباطها في الكثير من الأحيان بحدوث عملية تبادلية حقيقية، لذا تم التوجه نحو القيمة العادلة كأساس للقياس يمكن أن يساهم في حل مشكلة القياس المحاسبي وارتباط ذلك بحاجة مستخدمي التقارير المالية لجودة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية ولمعلومات أرباح واقعية تعكس الأداء المالي وتساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية وهو ما يعنى جودة الأرباح لما لها من اثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية، حيث مازالت جودة الأرباح أو رقم الأرباح الوارد

بالقوائم المالية هو الشغل الشاغل أو المرشد الرئيسي للعديد من الأطراف ذات العلاقة والتي تعتمد على التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وهو ما جعل العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة يتجهون إلى تأسيس علاقة بين المحاسبة عن القيمة العادلة والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم بإعدادها هذه الشركات (خاصة رقم الربح) (Christensen.et.al. , 2013). وعلى الرغم من ذلك فإن القيمة العادلة تحيط بها العديد من المخاطر المصاحبة لتحديد هذه القيمة مثل مخاطر الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر ومخاطر تقدير ما تم الاعتراف به عند تقييم الأصول والالتزامات(IASB,2015).

ولقد حظي موضوع إدارة المخاطرRisk Management بأهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات، والتي تسعى دائماً على تحقيق الأرباح وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها أو التقليل من آثارها السلبية، حيث تعتبر تلك المخاطر الإنذار المبكر للمنظمة لمواجهتها. لذا تستخدم العديد من المنظمات محاسبة التحوط Accounting Hedge أو المحاسبة عن تغطية المخاطر، باعتبارها أحد الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، للتخفيف من تعرضها للمخاطر وللمساهمة في زيادة قدرة المنظمة على التصدي للمخاطر التي تواجهها وبالتالي التأثير على فعالية إدارة المخاطر. فمع بداية القرن الحالي حدثت تطورات في معايير المحاسبة الدولية إلى وضع أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر وذلك من خلال تقليص الفجوة بين المعلومات المحاسبية والمالية والمخاطر المتوقعة، ومن أهم الإسهامات في ذلك تطبيق التحوط المحاسبي في إدارة المخاطر (EY, March,2016).

وبالتالي فإن هناك أهمية كبيرة للمحاسبة عن تغطية المخاطر (التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة) في مواجهة حالات عدم التأكد من الأحداث المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بآثارها على التغير الذي يمكن أن يطرأ على التدفقات النقدية المستقبلية والتقلبات في الأرباح. حيث يمكن لإدارة المخاطر التوفيق بين الآثار السلبية لتلك المخاطر ونسبة المخاطر المقبولة في الشركة والأهداف المرجو تطبيقها. وبالتالي

فإن المنشأة الناجحة هي تلك التي تتوقع المخاطر وتهيئ نفسها لمواجهتها حيث أن الالتزام من قبل المنشأة بتطبيق المحاسبة عن تغطية المخاطر أو التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة يمكن أن يقلل أو يقضى على المخاطر التي تواجهها وبما يحقق الجودة للأرباح المحاسبية ومن ثم التنبؤ بالأرباح المستقبلية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لكي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المستثمرين.

ونظراً لأن القطاع المصرفي يعتبر من القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية للتغيرات التي يمكن أن تحدث في العالم، لذا فإن ذلك يترتب عليه تعرضه للعديد من المخاطر من أهمها مخاطر التغير في أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. ويترتب على التعرض لهذه المخاطر حدوث تقلبات في التدفقات النقدية والأرباح (Kuritzkits and Schuermann,2016)، مما يحمل المنشأة المصرفية الكثير من الأعباء والتكاليف الإضافية التي قد تساهم في تخفيض القيمة السوقية للمنشأة. لذا تسعى إدارات البنوك إلى استخدام عدداً من أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة، وفى سبيل ذلك تعاظم دور المشتقات كأدوات للتحوط (استخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط) أي استخدامها في إدارة المخاطر المالية وغير المالية مثل التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة والتحوط من تقلبات القيم العادلة للأصول المالية.

هذا وقد تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) النموذج المحاسبي للقيمة العادلة وقام بإصدار معايير تتعلق بالإفصاح عن القيم العادلة للمشتقات (المعايير أرقام (١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٩)، كما قام بوضع إطار محاسبي شامل للمحاسبة عن أنشطة المشتقات وفقاً للقيمة العادلة من خلال المعيار المحاسبي رقم (١٣٣) بعنوان "المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط". كذلك أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) المعيارين رقم (٣٢)، (٣٩) للمحاسبة عن أنشطة التحوط بالمشتقات وفقاً للنموذج المحاسبي للقيمة العادلة.

وعلى ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة نحو قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق

محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وإستخدام المحاسبة عن تغطية المخاطر (التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة) في إدارة المخاطر المالية.

مشكلة البحث:

انقسم الفكر المحاسبي قبل بداية العقد الأخير من القرن العشرين بين مؤيد ومعارض لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي عن الأصول والالتزامات المختلفة. حيث كانت المقارنة بين محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وذلك بسبب الخصائص النوعية التي يجب توافرها في جودة المعلومات المحاسبية والتي من أهمها الملائمة Relevance والموضوعيةReliability . ولكن منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين بدأت المطالبات باستخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وشهد البحث المحاسبي نشاطاً ملحوظاً في دراسات القيمة العادلة، وركزت الأبحاث السابقة على اختيار القيمة المعلوماتية للقيمة العادلة. وفى ذلك ترى الباحثة أن تطبيق القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات هو اعتراف حقيقي بالقصور والضبابية وعدم الشفافية التي كانت تشوب التقارير المالية في السنوات السابقة والتي كانت تعتمد على منهج التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي. وعلى الرغم من ذلك فلقد أظهر التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة العديد من الصعوبات والمشكلات العلمية والعملية والتي من شأنها زاد أهمية تسليط الضوء على إشكالية التلاعب بالدخل وحتمية إعداد معايير محاسبية ومالية تدير وتوجه التعامل بالأدوات المالية ومدى نجاح محاسبة التحوط في التحكم بعملية الإقرار بمختلف الأرباح والخسائر الناجمة عن الدخول في معاملات للتخفيض من درجة الخطر المتوقع باستخدام الأدوات المالية المعاصرة. وبالتالي فإن تحوط القيمة العادلة يهدف إلى الحد من التغيرات في القيمة العادلة لأصل من الأصول أو التزام من الالتزامات الواردة بالميزانية ويكون له أثر في قائمة الدخل. أي أن تحوط القيمة العادلة هو التحوط من مخاطر تكون مرتبطة بالتغيرات العارضة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو التعهدات غير المحققة ويمكن أن تحدث خللاً في قائمة الدخل وتؤثر على كل من الربح والخسارة بالشركة.

ولقد أيدت غالبية الدراسات الحديثة محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية في القطاع المصرفي نظراً لأنها توفر تفسيراً موضوعياً عن المخاطر الائتمانية للبنك (Ahmed,et.al.,2011; Blankespoor,et.al.2013) إلا أن المنظمات المهنية والأكاديمية قد وجهت العديد من الانتقادات للمعايير المحاسبية المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة الخاصة بالاعتراف بالأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية وقياسها بالقيمة العادلة. وكان من أهم تلك الانتقادات أن الاعتراف بالمشتقات في القوائم المالية وقياسها بالقيمة العادلة يؤدى إلى ارتفاع في تقلبات الأرباح بحيث يبدو لمستخدم القوائم المالية أن البنوك تواجه مخاطر مصرفية في حين أنها في حقيقة الأمر تقوم باستخدام المشتقات لكي تخفض تلك المخاطر وما ينتج عنها من تقلبات في التدفقات النقدية وتقلبات في الأرباح. ويرى آخرون أن إلزام المنشآت بتبني المعايير المحاسبية المتعلقة بالمشتقات يؤدى إلى إعاقة أنشطة التحوط واستبدالها بممارسات إدارة الأرباح، إذ يترتب على ارتفاع تقلبات الأرباح الناتج عن المعالجة المحاسبية للمعايير تحمل أعباء وتكاليف إضافية الأمر الذي يؤدى بالإدارة إلى تخفيض أنشطة التحوط واللجوء إلى الممارسات الاختيارية لتمهيد الدخل. وسوف يترتب على ذلك أن معظم العمليات التشغيلية للبنوك سوف تكون معرضة للمخاطر.

وبالتالي فان مشكلة البحث تتمثل في محاولة التعرف على كيفية مساهمة محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والمحاسبة عن تغطية المخاطر أو التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في زيادة قدرة المنشآت على التصدي للمخاطر التي تواجهها، حيث سنحاول في هذا البحث بيان ما يلي:

١- هل توجد علاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وتحسين قدرة البنك على إدارة المخاطر التي تتعلق بالتغير في التدفقات النقدية المستقبلية؟

٢- هل تؤدى محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية إلى زيادة مخاطر التقلبات في الأرباح؟

٣- هل تؤدى محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية إلى زيادة مخاطر ممارسات إدارة الأرباح؟

٤- هل تؤدى محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية إلى انخفاض أنشطة التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة؟

٥- هل تؤدى محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية إلى زباده التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة من تقلبات القيم العادلة للأصول المالية؟

٦- هل يؤدى تبنى المنشآت للمعايير المحاسبية المتعلقة بأنشطة التحوط إلى إعاقة أنشطة التحوط وإستبدالها بممارسات إدارة الأرباح؟

أهمية البحث:

يستمد البحث الحالي أهميته من عدة جوانب هي:

الأهمية العلمية

١- تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تناولت إطاراً فكرياً محاسبياً حديثاً وهو محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ومعاييرها المتعلقة بأنشطة التحوط (التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة).

٢- تتضح أهمية هذا البحث من الناحية العلمية وذلك من خلال متابعة الجهود العلمية والدراسات التي تم إجراؤها في هذا المجال بغرض تطوير الممارسة المحاسبية من أجل توفير دليل من الناحية الميدانية على أهمية الالتزام من قبل البنوك بتطبيق المحاسبة عن تغطية المخاطر ومحاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية لتعزيز قدرة البنك على إدارة مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية والتقلبات في الأرباح وممارسة الأرباح.

٣- أن هناك غياباً شبه كامل في الدول النامية بصفة عامة ودول العالم العربي بصفة خاصة فيما يتعلق بدراسة وتحليل أثر العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر، ومن هنا يكتسب هذا البحث أهمية من كونه يساهم في عملية التراكمية العلمية، مما يؤثر إيجاباً على موثوقية البيانات المالية.

الأهمية العملية أو التطبيقية

١- تحديد الآلية التي تقدمها محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط

المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في تحقيق الفعالية في إدارة مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية ومخاطر التقلبات في الأرباح ومخاطر ممارسة إدارة الأرباح.

٢- يحقق تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وكذلك المحاسبة عن تغطية المخاطر والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة قدراً ملائماً من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لذلك. وبالتالي إعطاء صورة واقعية وكاملة لمستخدمي القوائم المالية عن المعلومات المستمدة من تلك القوائم المالية والمعدة على أساس مفهوم القيمة العادلة. وبالتالي فهي تخدم عدة فئات كالمستثمرين الحاليين (المساهمون) أو المستثمرين المحتملين والمقرضين والمحللين والمدققين وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى، حيث سوف يجدون جانباً تحليلياً يمكنهم من فهم أوسع للأرقام المحاسبية مما يساعدهم على ترشيد قراراتهم.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة أثر العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية (كمتغير مستقل) والمحاسبة عن تغطية المخاطر أو التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وكذلك إدارة المخاطر (كمتغيرات تابعة).

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- اختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على فعالية إدارة مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية.

٢- اختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على فعالية إدارة مخاطر التقلبات في الأرباح.

٣- اختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسات المحاسبة الإبداعية أو إدارة الأرباح.

٤- اختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التحوط من تقلبات القيم العادلة للأصول المالية

٥- اختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة.

٦- اختبار تأثير أنشطة التحوط المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح.

حدود البحث:

تتمثل حدود هذا البحث فيما يلي:

١- تقتصر الدراسة على البنوك التجارية المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

٢- لا تندرج البنوك الإسلامية ضمن نطاق الدراسة نظراً لاختلاف أنشطتها واختلاف القواعد المالية والتمويلية والمحاسبية التي تعتمد عليها.

٣- تقتصر الدراسة على دراسة مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية، ومخاطر التقلبات في الأرباح، ومخاطر ممارسة إدارة الأرباح ومخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول المالية فقط.

٤- اقتصرت الدراسة على التقارير المالية المنشورة السنوية لسلسلة زمنية مدتها خمس سنوات وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢م وحتى ٢٠١٦م.

٥- تم الاعتماد عند توزيع الاستبيان على المحللين الماليين ومديري المحافظ المالية لآنهم أكثر ارتباطاً بالسوق ولديهم الخبرة العملية والمعرفة بصور وأنواع علاقات التحوط والأدوات المالية المستخدمة في التحوط والعناصر التي قد تؤدى إلى مخاطر تمس الوضعية المالية للبنك وبصفة خاصة الدخل.

منهج وأسلوب البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفروضه، فقد تم إتباع المنهجين الوصفي (Descriptive)والتحليلي (Analytical) وذلك للوصول إلى أهداف البحث، من خلال جمع وتوصيف وتحليل البيانات، والكشف عن العلاقات بين المتغيرات في محاولة لاستخلاص تعميمات ذات مغزى (Babbie, 2004) . هذا وسوف يتم الاعتماد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة اختبار العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر. وبالتالي فسوف يعتمد هذا البحث أسلوب الدراسة النظرية من خلال المراجع

والمكتبات ومواقع النت للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لهذا البحث. هذا بالإضافة إلى أنه سوف يتم الاعتماد على أسلوب الدراسة التطبيقية وذلك من خلال استخدام قائمة استقصاء لقياس واقع الممارسة العملية، وسوف يتم توزيع هذه القائمة على مجموعة من المحللين الماليين ومديري المحافظ المالية في البنوك التجارية موضع الدراسة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث. وتتضمن هذه القائمة عناصر لقياس عدداً من المتغيرات وبما يحقق أهداف البحث ويختبر الفروض التي تم صياغتها، وتحليل نتائجها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير المالية المنشورة.

أساليب جمع البيانات:

سوف يعتمد هذا البحث على نوعين من البيانات اللازمة لتحقيق أهدافه، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ- البيانات الثانوية: يتم الاعتماد في الحصول على البيانات الثانوية على مصادرها المختلفة، وتتمثل أهم هذه المصادر في المراجع العربية والأجنبية والمجلات والدوريات العلمية، والبحوث المنشورة للجهات المتصلة بمجال البحث والبحوث غير المنشورة، والتقارير المالية السنوية المنشورة الخاصة بالبنوك التجارية موضع الدراسة.

ب- البيانات الأولية، بالإضافة إلى البيانات الثانوية التي كانت ضرورية لبلورة مشكلة وأسئلة البحث، ولتحديد الملامح الأساسية لمجتمع البحث، فسوف يتم الاعتماد على البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف البحث. وسوف يتم الاعتماد في الحصول على البيانات الأولية على قائمة الاستقصاء كأداة بحثية لقياس متغيرات الدراسة والتي سيتم توجيهها إلى مجموعة من المحللين الماليين ومديري المحافظ المالية في البنوك التجارية موضع البحث وذلك بغرض جمع البيانات الأولية التي تتطلبها طبيعة ومشكلة الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك فسوف تعتمد الدراسة التطبيقية على القوائم المالية المنشورة

والمواقع التي تنشر التقارير المالية وحركات تداول الأسهم مثل موقع شركة خدمات المعلومات والتداول Mist news . com وكذلك موقع Egypt Watch.com بالإضافة إلى التقارير السنوية لبورصتي القاهرة والإسكندرية .

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المسجلة في بورصة الأوراق المالية وعددها (١١) بنكاً وهم:

إسم البنك	كود الترقيم الدولي	تاريخ القيد	جنيه/دولار
بنك كريدي اجريكول مصر	EGS60041C018	١٩٩٦/٠٧/٠٣	ج.م.
بنك الاتحاد الوطني – مصر	EGS60051C017	١٩٩٥/١١/٠٥	ج.م.
البنك التجاري الدولي (مصر)	EGS60121C018	١٩٩٥/٠٢/٠٢	ج.م.
البنك المصري الخليجي	EGS60182C010	١٩٨٣/١١/١٧	$
بنك قطر الوطني الأهلي	EGS60081C014	١٩٩٦/٠٧/٠٣	ج.م.
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	EGS60142C014	١٩٨٠/١١/٢٩	$
بنك البركة مصر	EGS60101C010	١٩٨٤/١٢/٢٥	ج.م.
بنك قناة السويس	EGS60231C015	١٩٨٢/٠٩/١٥	ج.م.
بنك التعمير والإسكان	EGS60301C016	١٩٨٣/٠٩/١٣	ج.م.

بنك الكويت الوطني – مصر	EGS60171C013	١٩٩٤/٠٩/١٢	ج.م.
البنك المصري لتنمية الصادرات	EGS60241C014	١٩٩٥/١٢/١٤	ج.م.

المصدر: موقع بورصة الأوراق المصرية http://www.egx.com.eg/ar/ListedStocks.aspx

أساليب تحليل البيانات:

سوف يتم التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS/PC+) بمستوى ثقة ٩٥% ، والبرنامج الإحصائي (Linear Structural Relationships) وسيتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام الأساليب التالية:

١- اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام Kolmogorov-Smirnov (K-S):

٢- اختبار الارتباط المتداخل Multicollinearity وذلك لاختبار درجة الارتباط المتداخل بين المتغيرات للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض بهدف التأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بينها. هذا وتفيد مصفوفة الارتباط في التحقق من واختبار الارتباط الذاتي أو التداخل الخطى Multicollinearity، وكذلك اختبار التفرد Singularity للتحقق من عدم وجود ارتباط عالي أو ارتباط تام بين المتغيرات، حتى لا يؤثر ذلك على صحة تطبيق واستخدم نتائج نموذج الانحدار.

٣- تحليل التباين Analysis of variance (ANOVA) وذلك لاختبار الفروق بين متوسطات فئات الدراسة حول المتغيرات.

٤- معامل الارتباط (بيرسون) Person Correlation (r) لاختبار مدي وجود علاقة جوهرية بين أبعاد الدراسة.

٥- معامل التحديد المصحح Adjusted R Square لمعرفة القوة التفسيرية

لنموذج الانحدار، بمعني معرفة نسبة مساهمة أبعاد محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية في تفسير التغير في التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر، واختبار إحصائية (ف) F – Statistics لمعرفة مدي معنوية نموذج الانحدار ككل.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الإطار المفاهيمى لإدارة المخاطر المالية

بشكل عام يشير مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية التي يتم من خلالها التفكير بشكل منهجي بجميع المخاطر المحتملة قبل حدوثها أو وقوعها، ووضع الإجراءات الكفيلة بتجنب تلك المخاطر أو التقليل من آثارها. كما أنها تعبر عن حالة من عدم التأكد المرتبطة بالأهداف وتؤثر يشكل ملموس على الأداء. أما إدارة المخاطر المالية فهي تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك وقياسها والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فاعلية وكفاءة. هذا بالإضافة إلى أن إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إدارة المخاطر المالية لا تعنى التخلص منها، لأن التخلص من المخاطر يعنى التخلص من العائد المتوقع. في حين أن إدارة المخاطر المالية تعنى باستخدام الأدوات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة، وهي تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها.

هذا وتتنوع المخاطر المالية المصرفية التي يمكن أن تواجهها البنوك، فهناك مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر النقد الأجنبي، والمخاطر الائتمانية، ومخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية، ومخاطر التقلبات في الأرباح، ومخاطر ممارسة إدارة الأرباح، ومخاطر التغير في القيمة العادلة للأصول المالية ومخاطر الفشل المالي وهكذا.

وبشكل عام فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المشتقات المالية.

ثانياً: محاسبة التحوط أو المحاسبة عن تغطية المخاطر وإدارة المخاطر المالية

١- مفهوم التحوط Hedging: التحوط هو تقنية مالية تستخدمها الشركة لمواجهة المخاطر المحتملة والناتجة عن التقلبات التي تحدث في الأسعار في السوق المالي. أو أن التحوط هو إجراء يتم اتخاذه في سوق معين لمحاولة التعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر غير المرغوب فيها. وإدارة المخاطر عن طريق استخدام أداة مالية واحدة "أداة التحوط" وذلك لغرض محدد حتى يتم معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام معترف به أو تدفقات نقدية مستقبلية "البند المحوط له".

ونكون محاسبة التحوط مشكلة فقط عندما تضع المحاسبة العادية التغير في القيمة العادلة ضمن فترات مختلفة يشار إليها أحياناً "بسوء المطابقة المحاسبية" (IASB,2015).

٢- مفهوم محاسبة التحوطHedging Accounting: محاسبة التحوط هي وسيلة لإدارة المخاطر يستخدم بها مشتقة مالية واحدة أو أكثر من أدوات التحوط (أنشطة التحوط بالمشتقات) وذلك لتجنب التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل من الأصول أو التزام مالي من الالتزامات أو للعمليات المستقبلية (نصار وحميدات، ٢٠١٣). وبالتالي تعبر محاسبة التحوط عن الأسس والقواعد التي تحكم عملية التحوط والتي تؤدى إلى تقديم قوائم مالية ذات شفافية ومصداقية كبيرة

٣- عناصر عملية التحوط: هناك عنصران أساسيان ينبغي التفرقة بينهما عند أي عملية تحوط هما:

أ- أداة التحوط A hedging Instrument: هي مشتقة محددة أو أصل مالي غير مشتقة محددة أو التزام مالي غير مشتق محدد يتوقع أن تتغير قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية لكي تقابل التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل محوط محدد.

ب- البند المحوط عليهA hedging item: هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية أجنبية يعرض الشركة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية. ووفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩ فإن العناصر المحوط عنها يمكن أن تكون عناصر في الأصول أو الالتزامات قد تم تسجيلها في الميزانية، الأدوات المالية أو غير المالية، المعاملات التي يكون لها احتمال كبير في تخصيص النتيجة.

والجدير بالذكر أن التحوط دائماً يسبق وقوع الخطر ويأتي بناء على خبرات سابقة وبيانات تاريخية ومؤشرات وتنبؤات للدارسين والمطلعين وتجارب الآخرين. وهذا التحوط يكون إما من إدارة المنشأة أو من المستثمر. لذا فإن لكل نوع من أنواع الخطر وكل مستوى من مستوياته يقابله طرق للعلاج والتعامل وأخذ الحيطة والتحوط منه.

٤- علاقة المحاسبة عن تغطية المخاطر (التحوط المحاسبي) بإدارة المخاطر المالية: مع بداية القرن الواحد والعشرين تم تطوير للمعايير المحاسبية الدولية للدرجة التي أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق بمفهوم إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقليص الفجوة بين المعلومات المحاسبية والمالية المتوفرة والمخاطر المتوقعة. وكان من أهم العناصر التي ساهمت في ذلك العناصر المتعلقة بمحاسبة التحوط أو المحاسبة عن تغطية المخاطر. ويمكن ربط العلاقة بين المحاسبة عن تغطية المخاطر وإدارة المخاطر من خلال توضيح أوجه مساهمة أنماط المحاسبة عن تغطية المخاطر في إدارة المخاطر في الشركات. ولقد أكد معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (IASB,2016) على أن هناك ثلاثة أنماط من التحوط في المحاسبة والتي تعتبر أدوات مالية مشتقة لأغراض التحوط هي:

أ- محاسبة تحوط القيمة العادلةFair Value Hedge Accounting: يهدف تحوط القيمة العادلة إلى الحد من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل من الأصول أو التزام من الالتزامات المعترف به ويكون له أثر على نتيجة الأعمال أو قائمة الدخل وذلك من خلال الدخول في معاملة لتغطية المخاطر التي قد تحدث خللاً في قائمة الدخل تؤثر على الربح والخسارة بالشركة.

وبالتالي فإن الهدف من محاسبة تحوط القيمة العادلة هو تعويض مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات الحالية والمستقبلية التي قد تزيد من تقلب الأرباح والخسائر في الشركة من تحوط القيمة العادلة (Maciej,2007) . ولاستخدام محاسبة نحوط القيمة العادلة يجب أن يكون البند موضع التحوط أصلاً أو التزاماً واحداً أو مجموعة من الأصول والالتزامات أو الالتزامات التعاقدية والتي تتغير قيمتها معاً.

هذا ويتم نقل جميع التغيرات التي تحدث من عملية التحوط في الأرباح الحالية Current earning، وتعديل القيمة الدفترية للمشتقات المستخدمة كأداة تحوط بالقيمة العادلة في الميزانية، ويتم تضمين التغيير في القيمة الدفترية من فترة إلى أخرى بقائمة الدخل وفى نفس الوقت يتم ضبط القيمة الدفترية لبند التحوط (الأداة المالية التي تتعرض لمخاطر تغير القيمة) بالميزانية. ومن خلال المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة يتم تعويض الأرباح والخسائر غير المحققة بفعل المخاطر المتحوط لها بالأرباح والخسائر في المشتقات المالية أو الأدوات المالية التي تعين كأدوات تحوط فعالة ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة (Daniela , et.al.,2013).

ب- محاسبة تحوط التدفق النقديCash Flow Hedge Accounting: تحوط التدفق النقدي هو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن مخاطر تتعلق بالسوق مثل مخاطر العملة أو التي ترجع إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام بالإضافة إلى كل أو بعض مدفوعات الفوائد المستقبلية على الديون ذات المعدل المتغير والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة.

ج- محاسبة التحوط لاستثمار صافىNet Investment Hedge Accounting :
غالباً تقوم الكيانات الأجنبية التي تصدر تقارير مالية بعملة تختلف عن العملة الرئيسية بالاعتماد على التحوط ضد مخاطر تغيير أسعار الصرف. حيث يتم من خلال ذلك مواجهة آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة المرتبطة بمبلغ صافي الاستثمار في عملية أجنبية، وذلك قد يكون لتصحيح الودائع والقروض ذات الطبيعة المالية والتي لم يتم التخطيط لعملية سدادها في المستقبل القريب. وهنا يتم معالجة محاسبة التحوط لهذا النوع من خلال تسجيل مكاسب وخسائر الصرف في

رؤوس الأموال الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت أدوات التحوط مشتقة أم غير مشتقة، فإذا كانت أداة التحوط غير مشتقة وفى حالة عدم فعالية التحوط لا يتم معالجة ذلك بشكل منفصل وإنما تعالج كلياً في رؤوس الأموال الخاصة مثل عقد صرف أجل أو مبادلة عملة أجنبية يكون المبلغ الافتراضي فيها مساوياً أو جزء من الاستثمار الصافي في المنشأة أجنبي.

٥- إدارة المخاطر عن طريق التحوط: تتم إدارة المخاطر عن طريق التحوط كما يلي(IASB,2016):

أ- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين.

ب- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ج- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

د- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة الشركة ومدير إدارة المخاطر بها.

هـ- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث وللسيطرة على الخسائر.

و- إعداد الدراسات قبل حدوث الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تؤدى إلى منع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.

ز- حماية الشكل العام للشركة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين وذلك بحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح بالرغم من حدوث أي خسائر عارضة والتي قد تؤدى إلى تقليص الأرباح أو عدم تحقيقها.

٦- فعالية التحوط: ينبغي أن يكون التحوط الذي تقوم الشركة بإنشائه فعالاً لكي يؤدى الغرض الذي أنشئ من أجله. ولكي تتحقق الفعالية في التحوط ينبغي التأكد من

خلال العناصر التالية:

أ- توفير الوثائق والأدلة المسبقة والواضحة: وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- الخطر الذي أدى بالشركة إلى إنشاء التحوط. - الأداة المحوط عنها.
- أداة التحوط. - طبيعة علاقة التحوط.
- طريقة حساب فعالية التحوط. - مراجعة وتقييم فعالية التحوط.

ب- تقييم الفعالية: تعتبر أداة التحوط فعالة إذا استطاعت الشركة عند إنشاء التحوط وعلى مدى عمره أن تتوقع أنه قد تم بالكامل تقريباً معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط، وأن النتائج الفعلية في نطاق قدره ٨٠% إلى ١٢٥% (IASB./IAS32,2013) .

هذا ويعتمد الأسلوب الذي تتبناه الشركة لتقييم فعالية التحوط على استراتيجيتها الخاصة في إدارة المخاطر. وفى بعض الحالات تقوم الشركة بتبني أساليب مختلفة لأنواع مختلفة من التحوطات. وإذا كانت الأحكام الرئيسية لأداة التحوط والأصل أو المطلوب المحوط بكامله أو العملية المتنبأ بها المحوط عليها هي نفسها فإن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تعزى للمخاطر التي يتم تحويلها تعادل بشكل كامل التحوط عندما يتم الدخول فيه وبعد ذلك حتى يتم الإنجاز. فعلى سبيل المثال من المحتمل أن يكون سعر فائدة مقايضة تحوطاً فعالاً إذا كانت المبالغ المقترضة والرئيسية والفترة وتواريخ إعادة التسعير وتواريخ الفائدة والمقبوضات والدفعات الرئيسية وأساس قياس سعر الفائدة هي نفسها لأداة التحوط وبند التحوط.

ومن ناحية أخرى تعادل أداة التحوط المخاطرة المحوطة جزئياً فقط، فعلى سبيل المثال لا يكون التحوط فعالاً بشكل كامل إذا كانت أداة التحوط البند المحوط في عملات مختلفة ولا يتحركان بشكل متوافق كذلك لا يكون تحوط لمخاطرة سعر فائدة باستخدام مشتق فعال بشكل كامل إذا كان جزء من التغير في القيمة العادلة للمشتق عائد لمخاطرة الائتمان للجهة المناظرة(IASB./IAS32,2013).

٧- مخاطر القيمة العادلة: هي المخاطر التي ترتبط بالقياس بالقيمة العادلة (الجعارات ، ٢٠١٣) وتتضمن ما يلى:

أ- أن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية يتم تحديدها بناء على أسس مختلفة منها، الأسعار السوقية والتي تخضع للعديد من العوامل منها عوامل العرض والطلب.

ب- صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض بنود الأصول والخصوم مثال ذلك مشتقات الائتمان والتي تعتبر نوعاً من أنواع الأدوات المالية.

ج- أن محاسبة القيمة العادلة تتطلب من المؤسسات المالية الاعتراف بخسائر كبيرة تتعلق بالأدوات المالية، وهذا قد أدى إلى تخفيض كبير في قيمة الأصول مما استتبعه تخفيض كبير في حقوق الملكية.

د- أن القيمة العادلة ليست مناسبة لقياس الأصول المقتناة لفترة طويلة إلى تاريخ الاستحقاق ، حيث يمكن تشويه هذه الأسعار بعدم فاعلية الأسواق، ويؤدى ذلك إلى عدم ترشيد القرارات الاستثمارية وذلك فيما يتعلق بتقدير مشاكل السيولة.

هـ- هناك العديد من المخاطر تتعلق بالذين يطبقون مفهوم القيمة العادلة، ومن أمثلة ذلك: القيام بإدارة الأرباح ، أي التلاعب بالأرباح، والخلط بين مفهوم القيمة العادلة والهدف من الوصول إلى القيمة العادلة، هذا بالإضافة إلى استخدام المديرين للانحرافات في القوائم المالية لتجنب الخسائر قد يؤدى إلى مشاكل عملية عند التطبيق حيث أن التفاعل بين القواعد المحاسبية وعناصر الأطر المؤسسية بالشركة قد ينتج عنه نتائج غير مبررة.

و- يؤدى بيع الشركة لأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية ،نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة، إلى قيام الشركات الأخرى بتخفيض قيم أصولها ، وقد يكون ذلك بدافع الحاجة إلى السيولة ، على الرغم من أن السعر المحدد لا يعكس المعدل العام للأسعار وذلك قد ينطوي على تلاعب وعمليات وهمية.

وعلى الرغم من المخاطر المحيطة بالقيمة العادلة إلا أنها تظل أداة قياس أكثر واقعية وموضوعية.

ثالثاً: المخاطر المصرفية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة

مع تعاظم حجم النشاط الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري وظهور الشركات العملاقة التي أفرزتها عمليات الاندماج الكبرى، تزايدت المخاطر وتعددت وتنوعت. والمصارف كمؤسسات اقتصادية مالية تتعرض إلى العديد من المخاطر التي تؤدى إلى حدوث تقلبات في التدفقات النقدية والأرباح، ويتطلب الأمر إدارة هذه المخاطر بشكل فعال وبما يؤدى إلى تخفيض تلك التقلبات.

هذا وتتعرض المصارف إلى عدد من الخاطر يمكن إيجازها فيما يلي:

١- مخاطر الائتمان: وهي عبارة عن التغيرات المحتملة في صافي الدخل وفى القيمة السوقية لحقوق الملكية نتيجة لعدم أو تأخير استرداد البنك للتدفقات النقدية من أصوله عند الاستحقاق مثل القروض الممنوحة والاستثمارات.

٢- مخاطر السيولة: وهي عبارة عن احتمالات عدم قدرة البنك على سداد الخصوم والالتزامات المستحقة في تواريخ استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر بسبب عدم المواءمة بين تواريخ الاستحقاق لكل من الأصول والخصوم وذلك من خلال الاستثمار في أصول ذات آجال استحقاق أكبر من الخصوم. وينتج عن ذلك عدم القدرة على مقابلة طلبات السحب للودائع عند استحقاقها.

٣- مخاطر معدل الفائدة: وهي عبارة عن احتمال التغيرات في صافي دخل الفوائد البنكية والقيمة السوقية لحقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات معدل الفائدة. ويؤدى التعرض لهذه المخاطر إلى زيادة احتمال حدوث خسائر عند تقلب سعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض مما يؤثر على صافي قيمة الأصول.

٤- مخاطر رأس المال: وهي عبارة عن احتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للخصوم أو الالتزامات. ويؤدى التعرض لهذه المخاطر إلى عدم قدرة البنك على سداد مستحقات العملاء واللجوء إلى التصفية واستخدام رأس المال في سداد الفجوة بين الأصول والخصوم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقلبات التدفقات النقدية والأرباح تعد مقياساً هاماً من مقاييس المخاطر التي تتعرض لها المنشآت نظراً لأنها تعكس الصورة الحقيقية لمدى

ثبات القوائم المالية، كما أنها توضح القرارات الواجب اتخاذها من قبل الإدارة فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة المخاطر وإدارة الأرباح بهدف تخفيض التقلبات في التدفقات النقدية والأرباح إلى المستوى المرغوب فيه.

وللتخفيف من حدة التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية للبنوك، تلجأ المصارف إلى المحاسبة عن تغطية المخاطر (أنشطة التحوط) بهدف إزالة أو إلغاء أو تقليص الآثار السلبية التي تصاحب التطورات غير المواتية في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو التقلبات السلبية في قيم الأصول المستثمر فيها (الدوري، عقل،٢٠١٢). فهناك أنشطة تحوط تقليدية تقوم على إدارة الأصول والخصوم من خلال إجراء تسويات لبعض عناصر أصول وخصوم البنك بحيث لا تؤثر التغييرات في معدل الفائدة أو أسعار الصرف على القيمة السوقية لتلك العناصر وتدفقاتها النقدية. ويتم ذلك من خلال عدة تقنيات من أهمها تحليل فجوة حساسية سعر الفائدة (Purnanandam,2004). وهناك أنشطة تحوط حديثة، وهي تعرف بالأنشطة المصطنعة أو أنشطة خارج الميزانية، وتعتبر مكملة لأنشطة التحوط داخل الميزانية وتضيف لها درجة من المرونة. كما أنها تسمح لمديري البنوك بتحقيق نفس نتائج التحوط داخل الميزانية إلا أنه في ظل هذه الأنشطة لا توجد حاجة لتعديل محافظ أصول وخصوم البنك، إذ تعتمد على التسويات خارج الميزانية بحيث يتم عزل الأصول والخصوم عن تلك التسويات بما يحقق عدم تعرضها للمخاطر المالية، ويتم من خلال هذه الأنشطة استخدام الأدوات المالية المشتقة (Sinkey and Cater,2000). ولقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) المشتق بأنه أداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف إحدى العملات أو إحدى مؤشرات الأسعار أو أي متغير مماثل. وبالتالي فهي عقود تتعلق بالمستقبل وتشتق قيمتها من الأداة المالية الأساسية مثل الأسهم والسندات والعملات، كما أنها أداة تحويل وتخفيض المخاطر من أطراف راغبة في تجنبها إلى أطراف راغبة في تحملها.
هذا وتتعدد الدوافع المتعلقة باستخدام المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر والتي

يمكن إيجازها فيما يلي:

١- تخفيض مستوى المخاطر، حيث أنه كلما ارتفع مستوى المخاطر أدى ذلك إلى استخدام المشتقات بشكل أكبر.

٢- تخفيض تكاليف إدارة المخاطر، حيث أنه إذا كانت تكاليف الحصول على المشتقات المالية وإدارتها منخفضة كان ذلك حافزاً للبنوك على استخدامها، أما إذا ارتفعت تلك التكاليف فإن ذلك يعتبر قيداً على إدارة المخاطر باستخدام المشتقات وبصفة خاصة في البنوك الصغيرة.

٣- تعظيم القيمة السوقية للبنك، حيث أكدت نتائج العديد من الدراسات أن التحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة يؤدى إلى رفع القيمة السوقية للمنشآت وذلك من خلال تخفيض تكلفة لرأس المال، وتخفيض احتمالات الفشل المالى، ورفع مستويات الاستثمار، وتخفيض الالتزامات الضريبية المتوقعة، وأخيراً تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات.

٤- كفاية رأس المال، حيث تتطلب معايير رأس المال على أساس المخاطر دعم أنشطة المشتقات من قبل البنوك برأس مال إضافي.

٥- حجم البنك، حيث يعنبر حجم البنك عاملاً هاماً من عوامل التحوط نظراً لارتباطه بمدى قدرة تحمل البنوك لتكاليف إدارة المخاطر باستخدام المشتقات. فلقد أوضحت دراسة (Boukrami,2003) أن هناك علاقة إيجابية بين حجم البنك وبين استخدام المشتقات المالية، مما يعنى أنه كلما كان حجم البنك كبيراً كان ذلك دافعاً لاستخدام المزيد من المشتقات.

رابعاً: العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات إدارة الأرباح وبالتالي جودة الأرباح المحاسبية

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية بحيث يتم الاعتراف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الشركة، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للشركة. فهو يبنى على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها لآجل غير محدد.

وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الشركة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع (جمعة،٢٠١١). بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أهدافاً أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركة والتوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية (مردان والسعيرى، ٢٠١٣).

هذا وقد يترتب على تطبيق القيمة العادلة السماح للإدارة بالتلاعب في الأرقام المحاسبية وممارسة المحاسبة الإبداعية(Creative Accounting) من خلال الافتراضات التي بنيت عليها تقديرات القيمة العادلة ، وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الطرق والأساليب لمعالجة بعض القيم المحاسبية الواردة بالقوائم المالية من خلال استغلال ما قد يوجد من ثغرات في بعض القواعد المحاسبية واختيار أسس القياس ووسائل الإفصاح عنها لعرض هذه القوائم المالية ليس بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها وإنما بالصورة التي تتفق ورغبة معدى هذه القوائم.

وينبغي التنويه هنا إلى أنه في الكثير من الأحيان فإن إدارات الشركات لا تراعى الحذر المطلوب في استخدام الممارسات المحاسبية الخاطئة وتقوم بفرض آرائها وتقديراتها الذاتية مستغلة في ذلك بعض السياسات المحاسبية البديلة خاصة عند تطبيقها لمفهوم القيمة العادلة وأبعاده في الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي وذلك عن طريق تضليل وتحريف الحقائق المتعلقة بأداء الشركة أو تضخيم وهمى لقيمة أسهمها في السوق لصالح المديرين مما قد ينتج عنه إحداث تقلبات في قيم الأسهم ارتفاعا وانخفاضا.

والنتيجة هو أن استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية عند تطبيقها لمفهوم القيمة العادلة يؤدى إلى شمول الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يكون من شأنها التقليل من جودة الأرباح المحاسبية وهنا فإن الأرباح لا تعكس الأداء التشغيلي للشركة ولا تعطى مؤشراً عن الأداء التشغيلي المستقبلي لها.

ونظراً لأن جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح

الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً هاماً في تقييم الوضع المالي للشركة، هذا بالإضافة على أهميتها لمستخدمي القوائم المالية.

نخلص مما سبق أنه ينبغي على المعلومات التي تقدمها المحاسبة أن تتمتع بقدر من الشفافية وتعكس الوضع الاقتصادي لكي يتمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ قراراتهم برشد. وهذا ما توفره معلومات المحاسبة عن القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين لتلك المعلومات بمعلومات ملائمة تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة (Lee,2006) . وتتوقف جودة الأرباح المحاسبية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية على مدى خلو الأرباح المحاسبية الواردة بالقوائم المالية من التلاعب وممارسة إدارة الأرباح عليها.
فالمؤشرات المالية والتنبؤات المحاسبية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة. وتتوقف جودة تلك المؤشرات والتنبؤات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها. حيث أن المؤشرات والتنبؤات التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدى إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار والتي تؤدى إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للشركة. نظراً لأن التغير في الأسعار له تأثير مباشر على المؤشرات والتنبؤات المحاسبية حيث يؤدى إلى صعوبة وعدم دقة حساب المؤشرات والتنبؤات وذلك عندما يتم شراء بعض الموجودات في فترات معينة بأسعار مختلفة ويتم إدراجها بالتكلفة التاريخية دون أن يتم تعديلها لكي تتلاءم مع التغيرات في الأسعار.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية لجودة عالية من الأرباح المحاسبية التي تعكس وبدقة الوضع المالي للشركة، كما أنها تعزز الشفافية من خلال تلبيتها لمتطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد مقدار رأس المال الذي يجب توظيفه في الاستثمارات المناسبة. كما أن استخدام القيمة العادلة لإعادة تقييم

الأصول والالتزامات يوفر قياس أفضل للدخل والمركز المالي للشركة وتحسين المؤشرات المالية، كما أن محاسبة القيمة العادلة تحسن إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل البنود المتشابهة وغير المتشابهة تبدو على حقيقتها (Aslanertik,2009).

خامساً: العلاقة بين التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وممارسات إدارة الأرباح

يعتبر صافي الدخل ناتجاً طبيعياً عن التدفقات النقدية الفعلية والاستحقاق المحاسبي. ونظراً لأن هناك علاقة بين استخدام المشتقات والاستحقاق المحاسبي الذي يعد الجانب الرئيسي للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والذي يتم إدارة الأرباح من خلال عناصر القوائم المالية المرتبطة بالاستحقاق المحاسب بدلا من عناصر التدفق النقدي (Beneish,2010). فلقد أثبتت الدراسات أن التغير في الدخل يعتبر دالة في التغير في التدفقات النقدية والاستحقاق وفى الارتباط بينهما. لذلك يؤدى تخفيض تقلبات التدفقات النقدية بالمشتقات إلى تخفيض تقلبات الدخل وبالتالي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي زيادة جودة الأرباح المحاسبية. وبالمثل يؤدى إثبات أي استحقاق محاسبي إلى التأثير على صافي الدخل. وبالتالي يمكن للمديرين تغيير التقلبات في الأرباح من خلال تسوية تقلبات التدفقات النقدية والاستحقاق وكذلك تسوية الارتباط بينهما(Barton,2017).

هذا وتعتبر طبيعة العلاقة بين المشتقات والاستحقاق المحاسبي علاقة تبادلية، أي أن المشتقات والاستحقاق الاختياري يعتبران بديلين جزئيين لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح. أي أن المديرين يلجأون إلى تخفيض استخدام المشتقات وزيادة استخدام الاستحقاق الاختياري لتخفيض تقلبات الأرباح إذا كان استخدام المشتقات أكثر تكلفة وأقل كفاءة من الاستحقاق والعكس صحيح، وهذا يؤدى إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح.

ويرى (Singh,2014) أن العلاقة بين المشتقات والاستحقاق المحاسبي علاقة تكاملية، أي أن المشتقات والاستحقاق الاختياري يعتبران مكملان لبعضهما البعض حيث يمكن استخدامهما معا لتخفيف حدة التقلبات في الأرباح. ولقد تبين أن هناك علاقة إيجابية بين استخدام المشتقات واستخدام الاستحقاق الاختياري، إذ أنه كلما زاد

استخدام المشتقات زاد معه استخدام الاستحقاق الاختياري بهدف تخفيض تقلبات الأرباح.

عرض وتقييم الدراسات السابقة:

وهنا سوف نقوم بعرض وتحليل أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي أمكن التوصل إليها في مجال البحث، وذلك بهدف معرفة ما توصل إليه الباحثون من خلال تحليل النتائج الخاصة بدراساتهم واستخلاص بعض النقاط البحثية التي تحتاج إلى التركيز عليها لتغطيتها من خلال هذه الدراسة.

١- دراسة (صديق، ٢٠١٠): تناولت هذه الدراسة بالتحليل انعكاسات المخاطر المصرفية على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح. وقياس أثار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) أدى إلى حدوث تقلبات إضافية في الأرباح وإلى تخفيض القرارات المتعلقة بأنشطة التحوط بالمشتقات. كذلك لم يؤدى المعيار إلى تقلبات إضافية في التدفقات النقدية، ولم يحدث أي زيادة في ممارسات إدارة الأرباح.

٢- دراسة (تسعديت، ٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح مدى الفاعلية في استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من مخاطر التلاعب في المعلومات المحاسبية والمالية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المعلومات المحاسبية والمالية تعتبر من أهم مصادر الخطر في الشركات، كما أن المشتقات المالية تمكن الشركة من مواجهة المخاطر الموجودة في الأسواق المالية إذا أحسنت الشركة استغلالها.

٣- دراسة(Beneda,2013): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين انخفاض تقلب الأرباح واستخدام الشركات للأدوات المالية المشتقة للتحوط. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين انخفاض تقلبات الأرباح المعلنة واستخدام الشركة للأدوات المالية المشتقة لغرض التحوط.

٤- دراسة(Pierce,2014): استهدفت هذه الدراسة فحص وتحليل تأثير محاسبة

المشتقات على إعداد التقارير المالية ومخاطر وقيمة الشركة وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات تقلل من تقلبات الأرباح من خلال محاسبة التحوط، وكذلك تبين أن هناك علاقة إيجابية بين قيمة الشركة واستخدام محاسبة التحوط. كما تبين أن الشركات غير المالية التي تستخدم المشتقات للتحوط وتستخدم محاسبة القيمة العادلة للمشتقات سوف تزيد من تقلبات الأرباح.

٥- دراسة(Campbell,2015): سعت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين تحوط التدفق النقدي وربحية الشركة. ولقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المكاسب أو الخسائر غير المحققة من تحوط التدفق النقدي ترتبط سلبياً مع إجمالي الأرباح المستقبلية، ويظهر هذا الارتباط فقط بعد أن تقوم الشركة بإعادة تصنيف التحوطات الحالية في الأرباح، وأن الارتباط السلبي بين خسائر أو مكاسب تحوط التدفق النقدي وبين الأرباح المستقبلية تكون هي الأضعف بالنسبة للشركة مع قوة التسعير.

٦- دراسة (البجلى،٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة قد أدت إلى تقلبات إضافية في الأرباح والتدفقات النقدية وانخفاض أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة. كذلك معرفة ما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة قد أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة قد أدت إلى تقلبات إضافية في الأرباح والتدفقات النقدية ولم يحدث أي مزيد من ممارسات إدارة الأرباح.

٧- دراسة (عبد الله، عبد الحق، ٢٠١٧): حاولت هذه الدراسة توضيح العلاقة بين محاسبة التحوط وإدارة المخاطر نظراً لأن هناك أهمية كبيرة لمحاسبة التحوط في مواجهة حالات عدم التأكد من الأحداث المستقبلية خاصة فيما يتعلق بآثارها على التغير الذي يمكن أن يطرأ على القيمة العادلة والتدفقات النقدية والتغير في أسعار الصرف. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الشركة

الناجحة هي تلك التي تتوقع المخاطر وتستعد لمواجهتها، وأن الالتزام بتطبيق محاسبة التحوط يمكن من تقليل أو القضاء على المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة. وأنه ينبغي على الشركات ضرورة تطوير آليات إدارة المخاطر فيها لكي تسمح لها بتحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تواجهها وطرق التعامل معها.

٨- دراسة (Argyro,et.al.,2017): هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة إضافية على تأثير محاسبة التحوط على إدارة المخاطر بالشركة .وكان من أهم النتائج أن محاسبة التحوط تزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح المحاسبية ، كما أنها تقلل من المعلومات غير المتماثلة بالشركة.

٩- دراسة (المسعودي، الغانمي، ٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التصدي لمشكلة الإبلاغ المالي المحاسبي وقصور شركات التحويل المالي والمؤسسات المالية العراقية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعمليات التحوط للحد من المخاطر المالية التي تواجهها. ولقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن عدم الإبلاغ عن أنشطة التحوط بصورة عامة والتحوط من تقلبات أسعار الصرف بصورة خاصة يعرض الوحدات الاقتصادية إلى مخاطر فضلاً عن اتخاذ قرارات مبنية على معلومات خاطئة.

١٠-دراسة (غنيمى،٢٠١٢): تناولت هذه الدراسة الأداء الجدلية المؤيدة والمعارضة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة التي أثرت على بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي. ولقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن حدوث الأزمة المالية كانت بسبب الممارسات الخاطئة والتطبيق غير السليم لمعايير محاسبة القيمة العادلة بالشركات والمؤسسات المالية مما أدى إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية والتقليل من جودة الأرباح المحاسبية.

١١-دراسة (حمدان وآخرون، ٢٠١٢): تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة

الأرباح في تلك الشركات. وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع في مستوى جودة الأرباح وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤدى إلى توفير معلومات ذات جودة عالية تساعد مستخدميها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

١٢-دراسة (Bratten , et.al. , 2014): قامت هذه الدراسة باختبار ما إذا كان الاستخدام المتزايد للتقديرات باستخدام القيمة العادلة في التقارير المالية وكذلك موثوقية هذه التقديرات يؤثر على قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح في المستقبل. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة في التقارير المالية من شأنه أن يعزز قدرة الأرباح للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن استخدام القيمة العادلة يعزز من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح في المستقبل. كما تبين أيضاً أن الأرباح في ظل نظام التقرير على أساس القيمة العادلة هي أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وتدعم هذه النتائج وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية في أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية من شأنه تعزيز قدرة الأرباح على التنبؤ بالأداء المستقبلي.

١٣-دراسة (Liang and Riedl,2014): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير استخدام نموذجي التقرير المالي عن الأصول التشغيلية باستخدام القيمة العادلة وبالتكلفة التاريخية على دقة التنبؤات للمحللين الماليين. ولقد تم التقييم لدقة التنبؤات في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك دقة تنبؤ كبيرة لقيمة صافي الأصول والتي تطبق القيمة العادلة نظراً لأنها توفر معلومات مفيدة تساعد على زيادة دقة التنبؤات بقائمة المركز المالي. وحينما تم إضافة الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل المعدة على أساس القيمة العادلة كانت التنبؤات منخفضة بقيمة لربحية السهم، وهذا يؤكد أن نموذج التقرير باستخدام القيمة العادلة يزيد من صعوبة التنبؤ بصافي الدخل عند تضمين الأرباح أو الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل.

١٤-دراسة (غزادية ، والجفلة، ٢٠١٤): استهدفت هذه الدراسة تحديد أثر القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبيان صعوبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يؤدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلاً عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية، وأن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدى إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.

١٥-دراسة (Elfaki and Hammad , 2015) : قامت هذه الدراسة بتحليل أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية . وأشارت النتائج إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤدى إلى توفير معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية لكي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية مما يساعد مستخدميها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

١٦-دراسة (محمد، عبد الله، ٢٠١٥): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام وإدراك المصارف السودانية بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للبيانات المالية في عملية القياس والاعتراف المحاسبي. وكان من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن هناك إدراكاً تاماً لدى المصارف السودانية لأهمية القياس والإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وفقاً لنموذج محاسبة القيمة العادلة، والعمل على الحد من الممارسات الإبداعية في البيانات المحاسبية والمالية لكي تعكس القوائم المالية درجة عالية من جودة الأرباح المحاسبية.

١٧-دراسة (يوسف، إبراهيم، ٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر محاسبة القيمة العادلة على ممارسة المحاسبة الإبداعية وبالتالي جودة الأرباح المحاسبية

في الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معلومات القيمة العادلة وممارسة المحاسبة الإبداعية نتيجة عدم وجود سوق نشطة وأسعار معلنة مؤكدة تعتبر القيمة العادلة أساساً لممارسة المحاسبة الإبداعية وبالتالي فإن تطبيق نموذج القيمة العادلة يساعد الإدارة في التأثير على صافي الربح المحاسبي.

١٨-دراسة (Laith,A.,2016): استهدفت هذه الدراسة اختبار إدراك مدققي الحسابات الأردنيين لجودة القيمة العادلة في قياس الممتلكات والمعدات والمصانع. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن القيمة العادلة توفر معلومات ذات جودة عالية تساعد مستخدميها في تقييم الماضي واتخاذ قرارات في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل نظراً لما تعكسه هذه المعلومات من جودة عالية للأرباح المحاسبية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

١٩-دراسة (محمد، أحمد، ٢٠١٧): تناولت هذه الدراسة بالتحليل أثر محاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية. وكان من أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة أن الإدارة العليا في المصارف التجارية السودانية تهتم بالتطورات التي تحدث في المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية للمصرف، وأن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يساعد على ملاءمة المعلومات ويزيد من مصداقية القوائم المالية للمصارف التجارية في نظر المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك فإن الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر لأسعار الأصول كما أنه يعبر عن مصداقية المعلومات المالية عن الالتزامات المالية.

تقييم الدراسات السابقة:

باستقراء الدراسات السابقة في مجال البحث بهدف قياس وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر المالية يتبين ما يلي:

١- حاولت بعض الدراسات السابقة بيان أثر انعكاسات المخاطر على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال: أشارت نتائج دراسة (صديق، ٢٠١٠)، دراسة (البجلى،٢٠١٦)، دراسة(Beneda,2013) أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) أدى إلى حدوث تقلبات إضافية في الأرباح وإلى تخفيض القرارات المتعلقة بأنشطة التحوط بالمشتقات. كذلك لم يؤدى المعيار إلى تقلبات إضافية في التدفقات النقدية، ولم يحدث أي زيادة في ممارسات إدارة الأرباح.

٢- حاولت بعض الدراسات الربط بين التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر المالية فعلى سبيل المثال: أشارت نتائج دراسة (عبد الله، عبد الحق، ٢٠١٧)، دراسة (Argyro,et.al.,2017) إلى أن الشركة الناجحة هي تلك التي تتوقع المخاطر وتستعد لمواجهتها، وأن الالتزام بتطبيق التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة يمكن من تقليل أو القضاء على المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة. وأنه ينبغي على الشركات ضرورة تطوير آليات إدارة المخاطر فيها لكي تسمح لها بتحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تواجهها وطرق التعامل معها.

٣- أن هناك بعض الدراسات قد تناولت العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المحاسبية، فعلى سبيل المثال: أشارت نتائج دراسة (غنيمى،٢٠١٢)، دراسة (حمدان وآخرون، ٢٠١٢)، دراسة- (Bratten , et.al. , 2014) ،دراسة (غزادية، والجفلة، ٢٠١٤) إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤدى إلى توفير معلومات ذات جودة عالية تساعد مستخدميها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

ومن خلال استعراض وتقييم أهم الدراسات السابقة ونتائجها يمكن أن نخلص إلى

النتائج الهامة التالية:

الأولى : على الرغم من تعدد الدراسات السابقة في مجال الدراسة ،إلا أنه قد لوحظ أن المتغيرات الثلاثة (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر المالية) قد تم دراستها بصورة متفرقة ، في حين لا توجد دراسة واحدة اهتمت بتناول هذه المتغيرات ودراستها معاً ، ولم تتطرق بشكل مباشر إلى قياس وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر المالية ، ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود البحثية حول هذا الموضوع بغرض ترسيخ المفاهيم والأسس والأساليب والمقومات البنائية لإطار منهجي متكامل يبرز العلاقات الارتباطية بين هذه المتغيرات وهو ما يبرر أهمية إجراء هذا البحث

الثانية: أن كافة الجهود البحثية السابقة رغم أهميتها فهي تفتقر إلى النظرة التكاملية ومقومات المنهج الشامل ودراسة وتحليل وتطوير الممارسات المحاسبية التي تنتج عن ذلك المنهج والتي تحقق تطلعات المساهمين وبما سينعكس على قراراتهم الاستثمارية، وهو مجال اهتمام هذا البحث.

وبالتالي تبرز الإضافة البحثية لهذه الدراسة من خلال تقديم دراسة شاملة متكاملة في مجال قياس وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي وإدارة المخاطر المالية، والتي تؤدى إلى تعظيم قيمة المنشأة في ظل تطور البحث المحاسبي التطبيقي في أسواق المال.

الخلاصة:

لا يعد عرض وتحليل الدراسات السابقة هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للربط وتحقيق التوافق بين الجانب النظري والجانب العملي. وتجدر الإشارة إلى أن تحليل الدراسات السابقة يحقق هدفين رئيسيين هما:

الهدف الأول: تحديد المتغيرات والعلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهها ونوعها من خلال اختبار مجموعة من الفروض.

الهدف الثاني: تحديد الفجوة أو الفجوات البحثية التي يمكن استخلاصها من الدراسات

السابقة ارتباطاً بالمشكلة البحثية الحالية. هذا ويمكن التعبير عن متغيرات المشكلة البحثية الحالية فيما يلي:

المتغير الأول: يتمثل في المتغيرات المستقلة (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية).

المتغير الثاني: يتمثل في المتغيرات التابعة (التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة وإدارة المخاطر المالية).

فروض البحث:

في ضوء أهمية ومشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه فإن الدراسة الحالية تقوم على اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية

الفرض الثاني: تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر التقلبات في الأرباح.

الفرض الثالث: تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً موجباً ذو دلالة إحصائية على مخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول المالية.

الفرض الرابع: تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر ممارسات إدارة الأرباح.

الفرض الخامس: تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً سالباً ذو دلالة إحصائية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة.

الفرض السادس: ترتبط أنشطة التحوط المحاسبي إرتباطاً معنوياً سالباً ذو دلالة إحصائية بممارسات إدارة الأرباح.

نموذج البحث والعلاقة بين المتغيرات:

يوضح الشكل رقم (١) نموذج البحث المفترض، والعلاقات بين متغيرات البحث والتي تم بناء فروض البحث على أساسها.

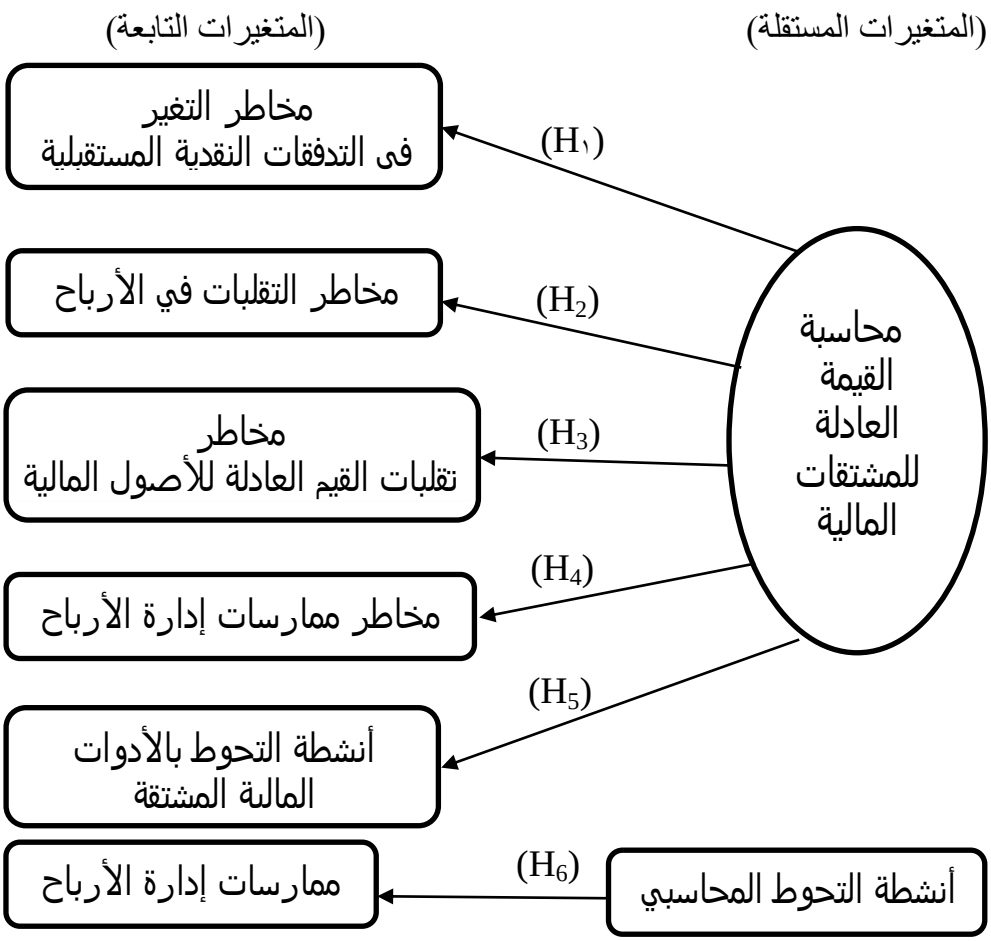

شكل رقم (١): نموذج البحث والعلاقات بين المتغيرات

متغيرات البحث وطرق قياسها والنماذج المقترح للدراسة:

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والمحاسبة عن تغطية المخاطر (التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة) وإدارة المخاطر المالية. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى

(Content Analysis) حيث تم تحليل التقارير المالية لتلك البنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٦م ، ويتضمن هذا البحث المتغيرات التالية:

١- **المتغير المستقل: ويتضمن محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية، ويرمز لها بالرمز (FV))**

٢- **المتغيرات التابعة: وتتضمن:**

أ- **مخاطر التقلبات في الأرباح، ويرمز لها بالرمز (EV):** وتقاس بمعامل التغير في الأرباح السنوية لفترة خمس سنوات. ويتم حساب هذا المعامل كما يلي:

معامل التغير في الأرباح السنوية = الانحراف المعياري للأرباح ÷ متوسط الأرباح

ب- **مخاطر التغير في التدفقات النقدية، ويرمز لها بالرمز (CF):** وتقاس بمعامل التغير في التدفقات النقدية لفترة خمس سنوات. ويتم حساب هذا المعامل كما يلي:

معامل التغير في التدفقات النقدية = الانحراف المعياري للتدفقات النقدية ÷ متوسط التدفقات النقدية

ج- **أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة، ويرمز لها بالرمز (DE):** وتقاس بإجمالي عقود المشتقات القائمة في نهاية كل عام مالي وذلك لكل بنك على حدة مرجحة بإجمالي الأصول في نهاية العام.

استخدام أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة = إجمالي عقود المشتقات المالية في نهاية كل عام

د- **ممارسات إدارة الأرباح، ويرمز لها بالرمز (LL):** اهتم الفكر المحاسبي اهتماما كبيراً بقضية إدارة الأرباح، والتأثير المتعمد من جانب الإدارة على رقم الربح المفصح عنه. وتناول العديد من الباحثين بعض النماذج التي تساعد على اكتشاف إدارة الأرباح، والتي تم استخدامها لقياس جودة الأرباح. فهناك من استخدم معدل التمهيد في الدخل كمقياس لإدارة الأرباح وهو معدل مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول. ويكون هناك تمهيد للدخل إذا كانت العلاقة بين مخصصات خسائر القروض وبين الأرباح قبل الضرائب والمخصصات موجبة ومعنوية (Alali,2005).

معدل تمهيد الدخل = معدل مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي الأصول

في حين ركزت بعض الدراسات على نماذج الاستحقاق قصير الأجل (استحقاق رأس المال العامل) لقياس ممارسة إدارة الأرباح من أهم هذه الدراسات دراسة (Chou , et.al. , 2006) ، ودراسة (Visvanathan , 2006) ، ودراسة (Miller , 2007) .وقد أوضحت هذه الدراسات أنه من السهل على الإدارة التلاعب في الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل ، حيث يتم اختيار السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير المرغوب في الأجل القصير مثل السياسات المحاسبية التي يترتب عليها تسويات للأصول قصيرة الأجل مثل التغير في أرصدة حسابات المدينين .

ولقد أوضحت دراسة (Visvanathan , 2006) أن أجمالي الاستحقاق يتكون من استحقاق طويل الأجل (مثل الإهلاك والضرائب المؤجلة) واستحقاق قصير الأجل والذي يتضح من التغير في المدينون والتغير في المخزون والتغير في الدائنون والالتزامات المستحقة والتغير في الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى التغير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة الأخرى. وبالتالي يؤثر الاستحقاق على أرصدة معينة في الميزانية وينعكس على الأصول المتداولة أو الالتزامات المتداولة. ولذلك يمكن معرفة مدى استخدام الإدارة للاستحقاق للتلاعب في الأرباح في الأجل القصير من خلال التغير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة، ومن ناحية أخرى فان التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والذي يعد مقياساً بديلاً للأداء لا يتأثر بالاستحقاق، حيث يعد أقل قابلية للتلاعب من صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق.

وحيث أن عناصر الأصول والخصوم المتداولة هي المكون لرأس المال العامل (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة)، فقد استخدم (Miller , 2007) نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب . وقد أطلق على هذه النسبة (Miller Ratio)، ويمكن استخدام هذه النسبة للتحقق من عدم وجود تلاعب في الأرباح، حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود إدارة أرباح، أما إذا اختلفت

قيمتها عن الصفر فان ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح. ويتم الحصول على ذلك من خلال النموذج التالي:

فرض عدم وجود إدارة أرباح $(\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC/CFO)_{t-1} = 0$

فرض وجود إدارة أرباح $(\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC/CFO)_{t-1} \neq 0$

حيث تشير ΔWC إلى التغير في صافي رأس المال العامل

وتشير CFO إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ويتضح من ذلك أنه كلما اختلفت نسبة ميلر عن الصفر (سواء بالموجب أو بالسالب) كان ذلك مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق.

وبالرغم من أن الدراسات السابقة قد قدمت عدة نماذج لقياس إدارة الأرباح، إلا أنه سوف يتم استخدام نموذج ميلر كمقياس لإدارة الأرباح. ويرجع تفضيل الباحثة لنسبة "ميلر" إلى سهولة احتساب هذه النسبة وحداثتها، وأنها تعكس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل وهو الأسهل بالنسبة للإدارة، فهي تقوم على أساس احتساب النسبة بين التغير في صافي رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر أقل تعرضاً للتلاعب.

هـ- التحوط من تقلبات القيم العادلة للأصول المالية ، ويرمز لها بالرمز (AS)

٣- متغيرات ضابطة أو رقابية: وتتمثل في المتغيرات التالية:

استخدمت الدراسة عدداً من المتغيرات الضابطة أو الرقابية وذلك بغرض ضبط العلاقة بين المتغيرات وهى(Carter and Sinkey , 2000; Alali,2005):

- **حجم البنك، ويرمز له بالرمز (S):** ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام ، ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة، بمعنى أنه كلما زاد حجم البنك كلما زاد استخدام أنشطة التحوط في تقاريره المالية.
- **كفاية رأس المال، ويرمز له بالرمز (E):** ويتم قياسه من خلال معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.
- **السيولة، ويرمز لها بالرمز (Q) :** وهى تعبر عن بدائل التحوط ، وتقاس

بالنقدية وشبه النقدية مقسومة على إجمالي الأصول.

السيولة = النقدية وشبه النقدية ÷ إجمالي الأصول

- **توزيعات الأرباح المدفوعة، ويرمز لها بالرمز (D):** وهي تعبر عن قدرة البنك الذي يستخدم المشتقات على دفع توزيعات الأرباح. ويتم حسابها كما يلي:

قدرة البنك على توزيع الأرباح = التوزيعات المدفوعة ÷ إجمالي الأصول

- **القروض، ويرمز لها بالرمز (L):** وهي تظهر حجم القروض السنوية. ويم قياسها كما يلي:

حجم القروض السنوية = رصيد القروض في أخر العام ÷ إجمالي الأصول

وفى هذا الصدد حاولت الباحثة تطوير نماذج لقياس أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على كل من التقلبات في الأرباح والتغير في التدفقات النقدية وأنشطة التحوط بالمشتقات المالية وأخيراً ممارسة إدارة الأرباح، وذلك كما يلي:

النموذج الأول: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التغير في التدفقات النقدية

$$CF_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(DE) \pm \beta_3(LL) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

حيث أن:

EV_{it} : يمثل التقلبات في الأرباح للبنك i في السنة t

β_0 : ثابت علاقة الانحدار

β_1 - β_4: معاملات الانحدار للمتغيرات المعبرة عن المتغيرات الرئيسية

μ_1 : مقدار التغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج.

النموذج الثاني: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات في الأرباح

$$EV_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(CF) \pm \beta_2(DE) \pm \beta_3(LL) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

النموذج الثالث: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على تقلبات القيم العادلة للأصول المالية

$$AS_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(CF) \pm \beta_3(DE) \pm \beta_4(LL) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

النموذج الرابع: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسة إدارة الأرباح

$$LL_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(CF) \pm \beta_3(DE) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

النموذج الخامس: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة

$$DE_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(CF) \pm \beta_3(LL) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5\ (S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض:

أجرت الباحثة عدداً من الاختبارات الإحصائية التمهيدية وكان من أهمها:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (K-S) Kolmogorov-Smirnov :

تم استخدام هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع ردود الأسئلة التي يتم استخدامها في اختبار فروض الدراسة. ولقد تبين أن التوزيع طبيعي لبيانات جميع الأسئلة، مما يبعث على الاطمئنان من سلامة نتائج التحليلات الإحصائية الأخرى، ويمكن من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها. والجدول رقم (١) يوضح ملخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي. وتوجد لذلك الاختبار (K-S) فرضية هي :

- (H_0) : التوزيع طبيعي
- (H_1) : التوزيع غير طبيعي

حيث أنه إذا كانت قيمة (Alpha) المعنوية الإحصائية أكبر من (5%) فإن ذلك يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أي يتم قبول الفرضية العدمية (H_0) ورفض الفرضية البديلة(H_1) .

جدول رقم (١)
معاملات اختبار التوزيع الطبيعي (K-S) لبيانات الدراسة

المتغيرات	الرمز	K-S	Sin. K-S	التوزيع
محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية	(FV)	٠,٨٣٢٠	٠,٤٦٥٤	طبيعي
مخاطر التقلبات في الأرباح	(EV)	٠,٩٠١٢	٠,٣٨٩٢	طبيعي
مخاطر التغير في التدفقات النقدية	(CF)	٠,٦٦٥٢	٠,٨٨٢٥	طبيعي
أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة	(DE)	٠,٧٨٢٠	٠,٨٠١١	طبيعي
ممارسات إدارة الأرباح	(LL)	٠,٨٨٦٢	٠,٣٤١٤	طبيعي
التحوط من تقلبات القيم العادلة للأصول المالية	(AS)	٠,٩٣٨١	٠,٣٦٨٦	طبيعي
حجم البنك	(S)	٠,٩٠٥٣	٠,٤٥١٥	طبيعي
كفاية رأس المال	(E)	١,٠٢٣١	٠,١٨٢٤	طبيعي
السيولة	(Q)	٠,٩١١٧	٠,٣٧٩١	طبيعي
توزيعات الأرباح المدفوعة	(D)	٠,٨٢٥٩	٠,٣٦٠٥	طبيعي
القروض	(L)	٠,٦٤٥٧	٠,٤٢٦٢	طبيعي

المصدر: التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

ب- نتائج اختبار الارتباط المتداخل Multicollinearity

تم اختبار درجة الارتباط المتداخل بين المتغيرات للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض بهدف التأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين بينها. هذا وتفيد مصفوفة الارتباط في التحقق من واختبار الارتباط الذاتي أو التداخل الخطى Multicollinearity، وكذلك اختبار التفرد Singularity للتحقق من عدم وجود ارتباط عالي أو ارتباط تام بين المتغيرات، حتى لا يؤثر ذلك على صحة تطبيق واستخدم نتائج نموذج الانحدار. ولقد تبين أن هناك ارتباط بين المتغيرات ولكن ليست ذات تأثير، ويوضح ذلك الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)
مصفوفة الارتباط المتداخل بين متغيرات الدراسة
Correlation Matrix

Variables	(FV)	(EV)	(CV))	(DE)	(LL)	(AS)	(S)	(E)	(Q)	(D)	(L)
(FV)	-										
(EV)	0.214	-									
(CF)	0.061	0.290	-								
(DE)	0.040	0.258	0.062	-							
(LL)	0.253	0.089	0.236	0.087	-						
(AS)	0.072	0.173	0.094	0.319	0.242	-					
(S)	0.173	0.084	0.319	0.242	0.040	0.089	-				
(E)	0.153	0.091	0.215	0.312	0.051	0.236	0.087	-			
(Q)	0.231	0.078	0.306	0.081	0.061	0.290	0.246	0.062	-		
(D)	0.041	0.170	0.089	0.305	0.221	0.040	0.236	0.051	0.514	-	
(L)	0.049	0.093	0.144	0.301	0.251	0.040	0.258	0.062	0.051	0.290	-

المصدر: التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية (ارتباط داخلي) بين المتغيرات وبعضها حيث كانت معاملات الارتباط أقل من (0.5) . وللتأكد من استقرار معاملات الانحدار المتعدد لتلك المتغيرات، فقد تم حساب الارتباط المتداخل باستخدام اختبار Variable Inflation Factor (VIF) ، واختبار Condition Index (CI) . حيث يفسر (VIF) نسبة التباين الفعلي إلى التباين في حالة عدم وجود ارتباط متداخل، فإذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (10) ، دل ذلك على

وجود مشكلة الارتباط المتداخل . كذلك يقيس (CI) حساسية تقديرات الانحدار للتغيرات البسيطة على البيانات، فإذا كانت قيمة (CI) أكبر من (30) دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط المتداخل (Dielman,2005).

ويتضح من الجدول رقم (٣) الذى يبين نتائج اختبار الارتباط المتداخل للمتغيرات بواسطة اختباري (VIF) , (CI) ، أنه لا توجد أي قيمة تشير إلى مشكلة ارتباط متداخل ، وبالتالي فإن نتائج نموذج الانحدار المتعدد ليست ناتجة عن وجود ارتباط متداخل بين المتغيرات . ويشير ذلك إلى إمكانية الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (٣)

ملخص نتائج اختبار الارتباط المتداخل للمتغيرات بواسطة (VIF) & (CI)

Variables	Variable Inflation Factor (VIF)	Condition Index (CI)
(FV)	2.651	25.331
(EV)	1.920	19.831
(CF)	1.811	27.105
(DE)	1.368	22.548
(LL)	2.862	26.693
(AS)	1.534	22.904
(S)	1.451	24.811
(E)	1.900	25.145
(Q)	2.712	23.513
(D)	1.418	27.713
(L)	2.680	21.251

المصدر: التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

ج- معامل ارتباط بيرسون Person Correlation

يستخدم ذلك الاختبار في قياس العلاقة بين المتغير المستقل، ومجموعة المتغيرات التابعة. ولإجراء هذا الاختبار تمت صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وفق ما يلي:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وكل من مخاطر التغير في التدفقات النقدية ، ومخاطر التقلبات في الأرباح ، ومخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول، ومخاطر ممارسات إدارة الأرباح، وأنشطة التحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وكل من مخاطر التغير في التدفقات الندبة ، ومخاطر التقلبات في الأرباح ، ومخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول، ومخاطر ممارسات إدارة الأرباح، وأنشطة التحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة.

قاعدة القرار: للحكم على معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل، وبين المتغيرات التابعة، يتم اتباع قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت $Sig.R < 5\%$ يتم قبول H_0
- إذا كانت $Sig.R \geq 5\%$ يتم قبول H_1

وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات، كانت قيمة الارتباط هي (0.765) ، وذلك فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ومخاطر التغير في التدفقات النقدية . في حين كانت قيمة الارتباط هي (0.742) ، وذلك فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ومخاطر التقلبات في الأرباح ، بالإضافة إلى ذلك كانت قيمة الارتباط هي (0,886) وذلك فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ومخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول. كذلك كانت قيمة الارتباط بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ومخاطر ممارسات الأرباح (0,731)، في حين كانت العلاقة الارتباطية (-0,693) بين استخدام محاسبة القيمة

العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة وكذلك كانت العلاقة الارتباطية (0,711-) بين أنشطة التحوط المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح. ويوضح ذلك الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)
معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

الفروض	القرار	Sig.R	Adjusted R^2	R^2	R
الأول	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل	٠,٠٠٠	٠,٨٦٠	٠,٦٢٩	٠,٧٩٣
الثاني	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل	٠,٠٠٠	٠,٦٠٠	٠,٥٥١	٠.٧٤٢
الثالث	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل	٠,٠٠٠	٠,٧٠٠	٠,٧٨٥	٠,٨٨٦
الرابع	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل	٠,٠١٠	٠,٦٦٣	٠,٥٣٤	٠,٧٣١
الخامس	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل	٠,٠٠٠	٠,٧٠٥	٠,٤٨٠	٠,٦٩٣-
السادس	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل	٠,٠٠٠	٠,٦٢٩	٠,٥٠٦	٠,٧١١-

المصدر: التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

وبملاحظة معنوية قيمة الارتباط والتي تساوى Sig.R=0,000 ، يمكن استنتاج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وكل من مخاطر التغير في التدفقات النقدية ، ومخاطر التقلبات في الأرباح ، ومخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول، ومخاطر ممارسات إدارة الأرباح، وأنشطة التحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة.

٢- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت تم إجراء الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٥)
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	*N*	*Minimum*	*Maximum*	*Mean*	*Std.Deviation*
المتغير المستقل:					
محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية (FV)	٥٥	٠,٠٠٠	٠,٨١	,٧٣	٠,٠٢٠
المتغيرات الضابطة أو الرقابية:					
حجم البنك (S)	٥٥	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٧,٤٦	٠,٠٣٣
كفاية رأس المال (E)	٥٥	,٠٠٠	٠,٠٧٤	٠.٠٨١	٠,٠١٨
السيولة (Q)	٥٥	٠,٠٣٤	٠,٠٥٥	٠,٠٧٠	٠,٧١٠
حجم القروض السنوية (D)	٥٥	٠,١٢٠	٠,٠٩١	٠,٤٢٠	٠,٠٦٦
توزيعات الأرباح (L)	٥٥	-٠,٠٧٩		٠٩١	٠,٢٠١
المتغيرات التابعة:					
تقلبات الأرباح (EV)	٥٥	-٢٣,٠٥٩	٦,٤٠٨	-٠,٩٤٢	١٥,٤٠٨
تقلبات التدفقات (CF) النقدية	٥٥	-٤٢,٠١٦	٤,٠٣٩	-٥,٦٨٩	١٠,٠٠٤
أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة (DE)	٥٥	٠,٠٦٣	٠,٠٩١	٠,٠٠٩	١,٠٠٩
ممارسات إدارة الأرباح (LL)	٥٥	٠,٠٣١	٠,٧٨١	٠,٠٢٠	٠,١٢٠

التحوط من تقلبات القيم العادلة للأصول المالية (AS)	٥٥	-٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٤٢٩	٠,٠٠٦
لوغاريتم الأصول (LA)	٥٥	١٧,٣٨١	٢٣,٨٢٠	٢٢,٨٣٩	٢,٨٣٢

يتضح من الجدول رقم (٥) أن عدد المشاهدات *(N=55)* حيث اشتملت العينة على إحدى عشر بنكاً خلال خمس سنوات. كما يوضح هذا الجدول نتائج التحليل الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة للعينة ولفترة خمس سنوات. حيث يتبين أن متوسط تقلبات الأرباح (EV) بلغ ٠,٩٤٢- في حين بلغ متوسط تقلبات التدفقات النقدية (CF) ٥,٦٨٩- ، ويشير ذلك إلى أن تقلبات التدفقات النقدية لدى البنوك تزيد بمقدار ستة أضعاف تقريباً . كذلك بلغ لوغاريتم إجمالي الأصول (LA) ٢٢,٨٣٩ وأن هذا الرقم يؤول على الحد الأقصى للوغاريتمات الأصول مما يعنى أن معظم بنوك الدراسة من البنوك ذات الحجم الكبير.

اختبار الفروض وتطبيق النماذج المقترح:

أسفر التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة عن ظهور العديد من النتائج، وسوف يتم هنا عرض هذه النتائج مع بيان مدى مساهمتها في إثبات صحة الفروض التي قامت عليها هذه الدراسة.

١- اختبار الفرض الأول: والذي ينص على:

"تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) والمتغير التابع (التغير في التدفقات النقدية المستقبلية). ولقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (٦)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتغير في التدفقات النقدية المستقبلية

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	T	Sig.	R^2	Adjusted R^2	F	Sig.
الأول	(Constant)	0,012	0.046	0.096	0,629	0,860	74,800	0,000
	(EV)	0,341	0.046	0.096				
	(DE)	0,028	0.031	0,000				
	(LL)	-0,061	4.735	0.135				
	(AS)	0,310	2.211	0,000				
	(S)	0,238	0.434	0.119				
	(E)	-0,091	1.960	0.017				
	(Q)	0,521	0.061	0,010				
	(D)	0,101	0.394	0,000				
	(L)	0,311	0.3 34	0,000				

يتضح من الجدول وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتغير في التدفقات النقدية المستقبلية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0,793) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما يتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(74,800) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتغير في التدفقات النقدية المستقبلية. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٦٢,٩%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٦٢,٩%) من التغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية المستقبلية تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية، كما يتضح من قيمة β (0,012) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير أن الزيادة في استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية بنسبة ١% يتبعها زيادة في التغير في التدفقات النقدية بقيمة (0,012) ، كما يتضح من قيمة T test (0.046) بمستوى معنوية(٠,٠٠٠)مما يدل

على معنوية معامل الانحدار.

بالإضافة إلى ذلك، وكما اتضح من الجدول رقم (٤) ، أن هناك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ قدره (R=0,793) بين كل من محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتغير في التدفقات النقدية المستقبلية. وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) هي (Adj. R^2 =0,860) ، وأن (F=74,800 , Sig=0,000) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتغير في التدفقات النقدية المستقبلية.

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الأول ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التغير في التدفقات النقدية المستقبلية ولمزيد من التحليل والدراسة استخدمت الباحثة تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التغير في التدفقات النقدية المستقبلية ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

تحليل التباين لاختبار الدلالة الإحصائية بين متوسطات فئات الدراسة حول تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التغير في التدفقات النقدية المستقبلية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" (F)	الدلالة* Sig.
الانحدار	87.251	4	47.930	87.106	0.000
الخطأ	106.414	461	0.861		
المجموع	193.665	465			

-* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a < 0.001)
- معامل الارتباط (R) = 0,793
- معامل التحديد (R^2) = 0,629

تشير معطيات الجدول السابق رقم (٧) إلى ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (87,106) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١%. وبالتالي فإن هناك علاقة هامة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) وبين المتغير التابع (التغير في التدفقات النقدية المستقبلية) لأن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية مع وجود مستوى احتمال معدوم (a < 0.001). ويعزز قوة هذه العلاقة قيمة معامل الارتباط (R = 0.793) ، ويفسر المتغير المستقل ما مقداره 62,9% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد .

وبالتالي يمكن من خلال نتائج التحليل الإحصائي الموضح في الجداول رقم (٦) كتابة معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع (CF) كما يلي:

النموذج الأول: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التغير في التدفقات النقدية

$$CF_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(DE) \pm \beta_3(LL) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) + \mu_1$$

وبالنظر إلى معاملات (B) في الجدول رقم (٦) ، يمكن صياغة النموذج الأول كما يلى:

$$CF_{it} = 0{,}012 + 0{,}341\,(EV) + 0{,}028\,(DE) - 0{,}061\,(LL) + 0{,}310\,(AS) + 0{,}238\,(S) - 0{,}091\,(E) + 0{,}521\,(Q) + 0{,}101\,(D) + 0{,}311\,(L)$$

٢- اختبار الفرض الثاني: والذي ينص على:

"تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر التقلبات في الأرباح"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) والمتغير التابع (التقلبات في الأرباح). ولقد جاءت

نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	T	Sig.	R^2	Adjusted R^2	F	Sig.
الثاني	(Constant)	0,015	2,046	0.006	0,552	0,600	72,307	0,000
	(CF)	0,217	0,056	0.001				
	(DE)	0,032	0,611	0,000				
	(LL)	0,057	3,036	0.116				
	(AS)	0,290	4,271	0,000				
	(S)	0,241	2,461	0.100				
	(E)	-0,074	3,710	0.017				
	(Q)	0,603	0,501	0,018				
	(D)	0,011	0,052	0,000				
	(L)	0,294	0,438	0,000				

يتضح من الجدول وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0,742) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما يتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(72,307) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٥٥,٢%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٥٥,٢%) من التغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية المستقبلية تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية، كما يتضح من قيمة β (0,015) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير أن الزيادة في استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية بنسبة ١% يتبعها زيادة في التقلبات في الأرباح بقيمة (0,015) ، كما يتضح من قيمة T test (2,046) بمستوى معنوية(0,006)مما يدل على معنوية معامل الانحدار.

بالإضافة إلى ذلك، وكما اتضح من الجدول رقم (٤)، أن هناك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ قدره (R=0,742) بين كل من محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح. وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر التقلبات في الأرباح.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) هي (Adj. R^2 =0,600) ، وأن (F=72,307 , Sig=0,000) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح.

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الثاني ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات في الأرباح. ولمزيد من التحليل والدراسة استخدمت الباحثة تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات في الأرباح. ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

تحليل التباين لاختبار الدلالة الإحصائية بين متوسطات فئات الدراسة حول تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات فى الأرباح

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" (F)	الدلالة* Sig.
الانحدار	65.105	4	55.114	89.226	0.000
الخطأ	91.673	522	0.751		
المجموع	156.778	526			

-* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a < 0.001)

- معامل الارتباط (R) = 0,742

- معامل التحديد (R^2) = 0.552

تشير معطيات الجدول السابق رقم (٩) إلى ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (89.226) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% . وبالتالي فإن هناك علاقة هامة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) وبين المتغير التابع (التقلبات في الأرباح) لأن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية مع وجود مستوى احتمال معدوم (a < 0.001). ويعزز قوة هذه العلاقة قيمة معامل الارتباط (R = 0,742)، ويفسر المتغير المستقل ما مقداره 55,2% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد.

وبالتالي يمكن من خلال نتائج التحليل الإحصائي الموضح في الجداول رقم (٨) كتابة معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع (EV) كما يلي:

النموذج الثاني: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات في الأرباح

$$EV_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(CF) \pm \beta_2(DE) \pm \beta_3(LL) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) + \mu_1$$

وبالنظر إلى معاملات (B) في الجدول رقم (٨) ، يمكن صياغة النموذج الأول كما يلى:

$$EV_{it} = 0,015 + 0,217\,(CF) + 0,032\,(DE) + 0,057\,(LL) + 0,290\,(AS) + 0,241\,(S) - 0,074\,(E) + 0,603\,(Q) + 0,011\,(D) + 0,294\,(L)$$

٣- اختبار الفرض الثالث: والذي ينص على:

"تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً موجباً ذو دلالة إحصائية على مخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول المالية"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) والمتغير التابع (مخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول المالية). ولقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ومخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول المالية

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	T	Sig.	R^2	Adjusted R^2	F	Sig.
الثالث	(Constant)	0,031	0.059	0.006	0,785	0,881	89,611	0,000
	(EV)	0,246	0.242	0.000				
	(DE)	0,018	0.062	0,000				
	(LL)	0,141	5.332	0.122				
	(CF)	0,402	2.401	0,000				
	(S)	0,252	0.333	0.016				
	(E)	0,084	2.800	0.015				
	(Q)	0,420	0.064	0,010				
	(D)	0,211	0.337	0,000				
	(L)	0,363	0.2 91	0,000				

يتضح من الجدول وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ,والتقلبات في القيم العادلة للأصول المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0,886) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما يتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(89,611) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وتقلبات القيم العادلة للأصول المالية. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٨٨,١%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٨٨,١%) من التقلبات التي تحدث في القيم العادلة للأصول المالية تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية، كما يتضح من قيمة β (0,031) والتي تشير إلى أن الزيادة في استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية بنسبة ١% يتبعها زيادة في تقلبات القيم العادلة للأصول المالية بقيمة (0,031) ، كما يتضح من قيمة T test (0.059) بمستوى معنوية(٠,٠٠٠)مما يدل على معنوية معامل الانحدار.

بالإضافة إلى ذلك، وكما اتضح من الجدول رقم (٤)، أن هناك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ قدره (R=0,886) بين كل من محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وتقلبات القيم العادلة للأصول المالية. وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو أن محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر تقلبات القيم العادلة للأصول المالية.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (١٠) أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) هي (Adj. R^2 =0,785) ، وأن (F=89,611 , Sig=0,000) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في القيم العادلة للأصول المالية.

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الثالث ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على تقلبات القيم العادلة للأصول المالية. ولمزيد من التحليل والدراسة استخدمت الباحثة تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات في القيم العادلة للأصول المالية ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

تحليل التباين لاختبار الدلالة الإحصائية بين متوسطات فئات الدراسة حول

تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التقلبات في القيم العادلة للأصول المالية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" (F)	الدلالة* Sig.
الانحدار	93.155	4	56.752	97.010	0.000
الخطأ	169.503	566	0.941		
المجموع	262.658	570			

-* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a < 0.001)

- معامل الارتباط (R) = 0,886

- معامل التحديد (R^2) = 0,785

تشير معطيات الجدول السابق رقم (١١) إلى ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (97.010) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١%. وبالتالي فإن هناك علاقة هامة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) وبين المتغير التابع (التقلبات في القيم العادلة للأصول المالية) لأن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية مع وجود مستوى احتمال معدوم (a < 0.001). ويعزز قوة هذه العلاقة قيمة معامل الارتباط (R = 0.886) ، ويفسر المتغير المستقل ما مقداره 78,5% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد .

وبالتالي يمكن من خلال نتائج التحليل الإحصائي الموضح في الجداول رقم (١٠) كتابة معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع (AS) كما يلي:

النموذج الثالث: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على تقلبات القيم العادلة للأصول المالية

$$AS_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(CF) \pm \beta_3(DE) \pm \beta_4(LL) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) + \mu_1$$

وبالنظر إلى معاملات (B) في الجدول رقم (١٠)، يمكن صياغة النموذج الأول كما يلي:

$$AS_{it} = 0{,}031 + 0{,}402\ (CF) + 0{,}018\ (DE) + 0{,}141\ (LL) + 0{,}246\ (EV) + 0{,}252\ (S) + 0{,}084\ (E) + 0{,}420\ (Q) + 0{,}211\ (D) + 0{,}363\ (L)$$

٤- اختبار الفرض الرابع: والذي ينص على:

"تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر ممارسات إدارة الأرباح"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) والمتغير التابع (مخاطر ممارسات إدارة الأرباح). ولقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	T	Sig.	R^2	Adjusted R^2	F	Sig.
الرابع	(Constant)	0,026	0.314	0.000	0,534	0,719	68,022	0,001
	(EV)	0,061	0.050	0.041				
	(DE)	0,015	0.027	0,000				
	(CF)	0,026	3.330	0.102				
	(AS)	0,400	4.001	0,000				
	(S)	0,314	0.336	0.009				
	(E)	0,171	1.200	0.020				
	(Q)	0,410	0.130	0,000				
	(D)	0,152	0.065	0,000				
	(L)	0,201	0.3 77	0,000				

يتضح من الجدول وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح حيث بلغت قيمة معامل الارتباط

(R=0,731) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما يتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(68,022) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٥٣,٤%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٥٣,٤%) من التغيرات التي تحدث في ممارسات إدارة الأرباح تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية، كما يتضح من قيمة β (0,026) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير أن الزيادة في استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية بنسبة ١% يتبعها زيادة في ممارسات إدارة الأرباح بقيمة (0,026) ، كما يتضح من قيمة T test (0.314) بمستوى معنوية(٠,٠٠٠)مما يدل على معنوية معامل الانحدار.

بالإضافة إلى ذلك، وكما اتضح من الجدول رقم (٤)، أن هناك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ قدره (R=0,731) بين كل من محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح. وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على مخاطر ممارسات إدارة الأرباح.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (١٢) أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) هي (Adj. R^2 =0,719)، وأن (F=68,022 , Sig=0,000) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح.

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الرابع ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسات إدارة الأرباح. ولمزيد من التحليل والدراسة استخدمت الباحثة تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسات إدارة الأرباح. ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

تحليل التباين لاختبار الدلالة الإحصائية بين متوسطات فئات الدراسة حول تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسات إدارة الأرباح

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" (F)	الدلالة* Sig.
الانحدار	92.049	4	39.025	88.014	0.000
الخطأ	177.406	450	0.789		
المجموع	269.455	454			

-* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a < 0.001)

- معامل الارتباط (R) = 0,731

- معامل التحديد (R^2) = 0,534

تشير معطيات الجدول السابق رقم (١٣) إلى ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (88.014) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١%. وبالتالي فإن هناك علاقة هامة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) وبين المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) لأن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية مع وجود مستوى احتمال معدوم (a < 0.001). ويعزز قوة هذه العلاقة قيمة معامل الارتباط (R = 0.731) ، ويفسر المتغير المستقل ما مقداره 53,4% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد .

وبالتالي يمكن من خلال نتائج التحليل الإحصائي الموضح في الجداول رقم (١٢) كتابة معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع (LL) كما يلي:

النموذج الرابع: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسة إدارة الأرباح

$$LL_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(CF) \pm \beta_3(DE) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

وبالنظر إلى معاملات (B) في الجدول رقم (١٢) ، يمكن صياغة النموذج الأول كما يلى:

$$LL_{it} = 0{,}026 + 0{,}026\ (CF) + 0{,}015\ (DE) + 0{,}400\ (AS) + 0{,}061\ (EV) + 0{,}314\ (S) + 0{,}171\ (E) + 0{,}410\ (Q) + 0{,}152\ (D) + 0{,}201\ (L)$$

٥- اختبار الفرض الخامس: والذي ينص على:

" تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً سالباً ذو دلالة إحصائية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) والمتغير التابع (أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة). ولقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة

Sig.	F	Adjusted R^2	R^2	Sig.	T	B	متغيرات النموذج	رقم النموذج
0,000	63,502	0,701	0,480	0.006	0.057	0,041	(Constant)	الخامس
				0.000	0.259	-0,402	(EV)	
				0,000	0.040	-0,036	(CF)	
				0.022	3.136	0,130	(LL)	
				0,000	2.026	0,100	(AS)	
				0.000	0.257	0,126	(S)	
				0.011	1.062	0,077	(E)	
				0,003	0.057	0,310	(Q)	
				0,000	0.410	0,205	(D)	
				0,000	0.2 11	-0,232	(L)	

يتضح من الجدول وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R= - 0,693) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما يتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)

(63,502) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية سالبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٧٠,١%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٧٠,١%) من التغيرات التي تحدث في أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية، كما يتضح من قيمة β (0,041-) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير أن الزيادة في استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية بنسبة ١% يتبعها نقصان في أنشطة التحوط بالأدوات المالية بقيمة (0,041) ، كما يتضح من قيمة T test (0.057) بمستوى معنوية(٠,٠٠٠)مما يدل على معنوية معامل الانحدار.

بالإضافة إلى ذلك، وكما اتضح من الجدول رقم (٤)، أن هناك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ قدره (R= - 0,693) بين كل من محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة. وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو تؤثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تأثيراً معنوياً سالبا ذو دلالة إحصائية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (١٤) أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) هي (Adj. R^2 = 0,710) ، وأن (F=63,502 , Sig=0,000) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة.

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الخامس ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير السلبي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة. ولمزيد من التحليل والدراسة استخدمت الباحثة تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين لاختبار الدلالة الإحصائية بين متوسطات فئات الدراسة حول تأثير استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" (F)	الدلالة* Sig.
الانحدار	93.018	4	55.033	74.219	0.000
الخطأ	88.010	450	0.785		
المجموع	181.028	454			

-* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a < 0.001)

- معامل الارتباط (R) = 0,693 -

- معامل التحديد (R^2) = 0,480

تشير معطيات الجدول السابق رقم (١٥) إلى ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (74.219) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% . وبالتالي فإن هناك علاقة هامة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) وبين المتغير التابع (أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة) لأن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية مع وجود مستوى احتمال معدوم (a < 0.001). ويعزز قوة هذه العلاقة قيمة معامل الارتباط (R = - 0.693) ، ويفسر المتغير المستقل ما مقداره 48% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد.

وبالتالي يمكن من خلال نتائج التحليل الإحصائي الموضح في الجداول رقم (١٤) كتابة معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع (DE) كما يلي:

النموذج الخامس: أثر محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة

$$DE_{it} = \beta_0 \pm \beta_1(EV) \pm \beta_2(CF) \pm \beta_3(LL) \pm \beta_4(AS) \pm \beta_5(S) \pm \beta_6(E) \pm \beta_7(Q) \pm \beta_8(D) \pm \beta_9(L) \pm \mu_1$$

وبالنظر إلى معاملات (B) في الجدول رقم (١٤) ، يمكن صياغة النموذج الأول كما يلى:

$$DE_{it} = -0{,}041 - 0{,}036\,(CF) + 0{,}130\,(LL) - 0{,}100\,(AS) - 0{,}402\,(EV) + 0{,}126\,(S) + 0{,}077\,(E) - 0{,}310\,(Q) - 0{,}205\,(D) + 0{,}232\,(L)$$

٦- اختبار الفرض السادس: والذي ينص على:

" ترتبط أنشطة التحوط المحاسبي إرتباطاً معنوياً سالباً ذو دلالة إحصائية بممارسات إدارة الأرباح"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار بين المتغير المستقل (أنشطة التحوط المحاسبي) والمتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح). ولقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (١٥)

تحليل الانحدار البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية

بين أنشطة التحوط المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح

Sig.	F	Adjusted R^2	R^2	Sig.	T	B	متغيرات النموذج
0,000	76,654	0,629	0,506	0,000	3,614	0,805	X
				0,011	14,485	0,473	Y

حيث تمثل:

X تمثل المتغير المستقل (أنشطة التحوط المحاسبي)

Y تمثل المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح)

أوضحت نتائج نموذج الانحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (أنشطة التحوط المحاسبي) والمتغير التابع (ممارسات

إدارة الأرباح) هي ($Adj.R^2$ = 0,629) ، وأن (F = 76,654; Sig.0,000) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التحوط المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح . كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل هو (B= 0,473) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0,05) ، وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو: توجد علاقة بين أنشطة التحوط المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح ، ويعزز هذه النتيجة ما جاء في الجدول رقم (٤) وهو أن أنشطة التحوط المحاسبي ترتبط بممارسات إدارة الأرباح إرتباطاً معنوياً سالباً ذو دلالة إحصائية ما قيمته (R = - 0,711).

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض السادس ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها الارتباط السلبي (العكسي) المعنوي لتطبيق واستخدام أنشطة التحوط المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح. حيث أشارت النتائج إلى أن تبنى البنوك للمعايير المحاسبية المتعلقة بأنشطة التحوط يؤدى إلى إعافة أنشطة التحوط واستبدالها بممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي فإن انخفاض أنشطة التحوط المحاسبي تؤدى إلى زيادة الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح.

النتائج والتوصيات:

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والمحاسبة عن تغطية المخاطر (التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة) وإدارة المخاطر المالية، ولتحقيق ذلك تم صياغة الجوانب الفكرية محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وكذلك التحوط المحاسبي ، ثم تم قياس وتحليل الانعكاسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة على مخاطر تقلبات الأرباح ومخاطر تقلبات التدفقات النقدية وممارسات إدارة الأرباح. وأخيراً أجريت دراسة تطبيقية تم من خلالها اختبار فروض البحث. وكان من أبرز النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث ما يلي:

أ- النتائج:

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

١- أشارت نتائج التحليل إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية) وبين المتغير التابع (التغير في التدفقات النقدية المستقبلية) ويعزز قوة هذه العلاقة قيمة معامل الارتباط (R = 0.793) ، ويفسر المتغير المستقل ما مقداره 62,9% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد . واستنادا إلى ذلك يمكن قبول الفرض الأول ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على التغير في التدفقات النقدية المستقبلية.

٢- إتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0,742) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية. كما اتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(72,307) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتقلبات في الأرباح.

٣- أشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية ,والتقلبات في القيم العادلة للأصول المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0,886) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠). كما اتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(89,611) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وتقلبات القيم العادلة للأصول المالية. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٨٨,١%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٨٨,١%) من التقلبات التي تحدث في القيم العادلة للأصول المالية تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية. واستنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الثالث ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على تقلبات القيم العادلة للأصول المالية.

٤- أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0,731) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠). كما يتضح أيضاً معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F)(68,022) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يعنى معنويتها، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة بين محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وممارسات إدارة الأرباح. كذلك بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٥٣,٤%) وذلك من خلال قيمة R^2 أي أن نسبة (٥٣,٤%) من التغيرات التي تحدث في ممارسات إدارة الأرباح تشرحها استخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية. وإستناداً إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الرابع ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير الإيجابي المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على ممارسات إدارة الأرباح.

٥- أن هناك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ قدره (R= - 0,693) بين كل من محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية وأنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة. وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو أن محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية تؤثر تأثيراً معنوياً سالبا ذو دلالة إحصائية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة. واستنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الخامس ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها التأثير السلبى المعنوي لتطبيق واستخدام محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية على أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة.

٦- أوضحت نتائج نموذج الانحدار البسيط المستخدم لاختبار الفرض السادس معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (أنشطة التحوط المحاسبي) والمتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) هي ($Adj.R^2 = 0,629$) ، وأن ($F = 76,654$; $Sig.0,000$) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة ٩٩% يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التحوط المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح . كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل هو (B= 0,473) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0,05) ، وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو: توجد علاقة بين أنشطة التحوط المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح ، ويعزز هذه النتيجة ما جاء بالتحليل وهو أن أنشطة التحوط المحاسبي ترتبط بممارسات إدارة

الأرباح إرتباطاً معنوياً سالباً ذو دلالة إحصائية ما قيمته (R = - 0,711). واستنادا إلى النتائج السابقة يمكن قبول الفرض السادس ويرجع ذلك إلى وجود نتائج معنوية يظهر منها الارتباط السلبي (العكسي) المعنوي لتطبيق واستخدام أنشطة التحوط المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح. حيث أشارت النتائج إلى أن تبنى البنوك للمعايير المحاسبية المتعلقة بأنشطة التحوط يؤدى إلى إعافة أنشطة التحوط واستبدالها بممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي فإن انخفاض أنشطة التحوط المحاسبي تؤدى إلى زيادة الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح.

ب- التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة التي تم التوصل إليها، توصى الباحثة بما يلي:

١- الاستفادة من المزايا التي تحققها محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية مع ضرورة قيام إدارات البنوك التجارية بزيادة الوعي لدى العاملين فيها بأهمية تطبيق آليات محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي وأثارهما المالية المتوقعة.

٢- ضرورة إلزام الشركات المساهمة المصرية بضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المستخدمة في تقاريرها المالية ومبررات الاستخدام تدعيماً لمعايير المحاسبة الدولية. مع إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية بحيث تسمح بوضع حدود ملزمة للشركات لتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة.

٣- على المنظمات المهنية وضع إرشادات وقواعد واضحة حول أنشطة التحوط وفقاً للنموذج المحاسبي للقيمة العادلة وذلك حتى يمكن تجنب حدوث تقلبات إضافية في الأرباح أو التدفقات النقدية. ويتحقق ذلك من خلال الاعتراف بالأدوات المالية المشتقة في الميزانية العمومية وقياسها بالقيم العادلة.

٤- للتغلب على ممارسات إدارة الأرباح والحد منها ينبغي على جهات إعداد المعايير المحاسبية إصدار قواعد وإرشادات تفصيلية سواء فيما يتعلق لكل قطاع على حدة أو لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، مع ضرورة المراجعة المستمرة لتلك القواعد والإرشادات والتأكد من الالتزام بتطبيقها لكي يمكن الحد من التلاعب بالأرقام المحاسبية. مع قيام هيئة سوق المال المصرية بتطوير مقياس لذلك وإلزام جميع القطاعات بذلك

٥- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية والتحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة على القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون في سوق رأس المال مع إجراء الدراسات المقارنة بين سوق المال المصري وأسواق المال العربية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم عبد موسى السعبرى،(٢٠١٢)، " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء في المصارف التجارية" ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، العدد ٢٥ .
- أنصار محمد أحمد صديق، (٢٠١٠)،"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح – دراسة تجريبية في القطاع المصرفي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة أسيوط.
- بوسبعين تسعديت،(٢٠١٢)، " المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والمالية" ، الملتقى الدولي تحت عنوان : إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، جامعة البويرة.
- حيدر على جراد المسعودي، علاء رضا مهدى الغانمي، (٢٠١٨): "ألية مقترحة للإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد ٢٦.
- خالد جمال الجعارات، محمود الطبري، (٢٠١٣)، " مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها في القوائم المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد، العدد ٣٤.
- خالد عبد الرحمن جمعة، (٢٠١١)، " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- زيد عائد مردان، إبراهيم موسى السعيرى ، (٢٠١٣)، " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية" ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الثامن ، العدد الخامس والعشرون.
- سامي محمد أحمد غنيمي، (٢٠١٢)،" محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول.
- صالح حامد محمد، محمد على عبد الله، (٢٠١٥)، " تحليل مدى إدراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان، العدد الحادي عشر.

- صفية عبده على البجلى ، (٢٠١٦)،"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- عمر السر الحسن محمد، راميار أحمد، (٢٠١٧)، " محاسبة القيمة العادلة وأثرها في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة ميدانية"، مجلة قه لاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية – أربيل كوردستان، العراق، المجلد ٢، العدد ٥.
- علام حمدان وآخرون، (٢٠١٢)، " دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٨، العدد ٣.
- كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم، (٢٠١٦)، "أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية-دراسة ميدانية "، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، جمهورية السودان، المجلد ٥، العدد ٢٠.
- مايو عبد الله، بوقفة عبد الحق، (٢٠١٧)،"أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ٣، العدد ٥.
- مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، (٢٠١٢)،"إدارة المشتقات المالية "، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مكتبة إثراء للنشر والتوزيع
- هوارى معراج غرادية، (٢٠١٤)،" دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زياد عاشور بالجلفة، الجزائر، عدد خاص.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alali,F.,(2005),"Earnings Management and Capital Ratio Management by Different Types of Banks Before and After SFAS , No.114,ph.D.Dissertation Graduate School-Newark Rutgers, The State University of New Jersey.
- Argyro,P.,et.al.,(2017),"Corporate Risk Management and Hedge Accounting ,http://eprints.Iancs.ac.uk/45766/1/CRMHA.pdf.
- Aslanertik,B.,(2009)," Fair Value considerations during the Current Financial Crisis, EconAnadolu; Anadolu international Conference in Economics.
- Babbie, E.(2004). The Practice of social research. 10th Edition, United States, Thomson Wadsworth.
- Bratten , et.al. , (2014),'Usefulness of Fair Values in Predicating Future Cash Flows and Earning" , Van Allan School of Accountancy , University

of Kentucky.
- Barton,J.,(2017),"Does the Use of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?",The Accounting Review , Vol.76,No.1.
- Beneda,N.,(2013),"The impact of Hedging with derivative instruments on Reported earnings Volatility", Applied Financial economics,Vol.23.
- Beneish , M.,(2010),"Earnings Management: A Perspective" , Managerial Finance, Vol.27,No.12.
- Boukrami,L. (2003),"The Use of Interest Rate Swaps by Commercial Banks ", Working Paper , Graduate Business School , University of Manchester.
- Campbell,J.,(2015),"The Fair Value of Cash Flow Hedges, Future Profitability and Stock returns", Contemporary Accounting Research ,Vol.32,No.1.
- Christensen,et.al.,(2013),"Does Fair Value Accounting for non-financial assets pass the market test ?",Review of Accounting Studies , Vol.18,No.(3).
- Chou , D. , et.al. ,(2006), " Earnings Management and Stock Performance of Reverse Leveraged Buyouts " , Journal of Financial and Quantitative Analysis , Vol.41 , No.2 .
- Daniela , et.al. , (2013),' Fair Value Hedging between opportunity and nessity,Bucharst University of Economic Studies, Theoretical and Applied Economics , Vol.xx , No.12.
- Dielman,T. ,(2005) " Applied Regression Analysis " , (4th ed.) , (New York : California Thomson Learning).
- Elfaki A.,et.al.,(2015),"The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information " , International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences , Vol.5, No.1.
- EY,(March,2016), "Applying IFRS IFRS9 for Non-Financial Entities, By c2016 EYGM Limited,EYG No.AU3724,ED None,ey.com.
- Kuritzkes,A. and Schuermann,(2016),"What We Know ,Don't Know and Can't Know about Bank Risk: A View From The Trenches', Working Paper, Federal Reserve Bank of New York, Wharton Financial Institutions Center.
- Laith,A.,(2016)," The Quality of Fair Value Measurements for Non-Financial Assets" , Journal of Management and Business Studies, Global Advanced Research ,Vol.5,No.1.

- Lee,Y.,et.al. , (2006),"Cherry Picking, Financial Reporting Quality, and Comprehensive Income Reporting Choices; the case of property-liability insurers", Contemporary Accounting Research, Vol.23, No.3.
- Liang,L. and Riedl,E. (2014)," The Effect of Fair Value Versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy ", The Accounting Review , Vol.89 , No.3.
- Maciej , J. , (August,2007)," Hedging Accounting in banks in the light of the international financial reporting standard , Master's thesis, Aarhus School of business M.sc in finance and international business.
- Miller , J. ,(2007), " Detecting Earnings Management a Tool for Practitioners and Regulators " , Unpublished PH.D . Dissertation, Anderson University.
- Pierce,S.,(2014),"Essays on the Accounting for Derivatives', Ph.D. dissertation , Northwestern University.
- Purnanandam,A.,(2004),"Do Banks Hedge in Response to the Financial Distress Costs?", Working Paper ,Business School , University of Michigan.
- Sekaran , U. , " Research Methods For Business With SPSS. 13,0 Set " , (4th ed.) , (New York : John Willey and Sons , 2005) .
- Sinkey,J. , and Carter,D.,(2000)," Evidence on Financial Characteristics of Banks that Do Not Use Derivatives" , Journal of banking and Finance,Vol.40,No.4.
- IASB,(2015), International Accounting Standards Board , Available online WWW.ifrs,org.
- www.IASB./IAS32 consulte le 15/04/2013a13:30
- http://www.egx.com.eg/ar/ListedStocks.aspx